النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 590 ■ من 30 يناير الى5 فبراير 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

حق ممارسة الإضراب بين محاولات الاجهاز وضرورة المواجهة

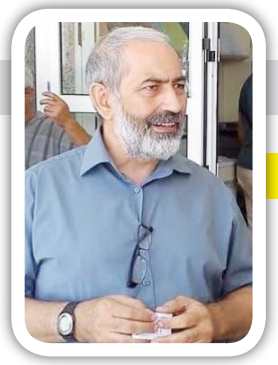

عبد الرزاق الادريسي:

ضيف العدد

ممارسة الإضراب هو أحد وسائل الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة ضد الطبقات المهيمنة، لهذا على الأحزاب التقدمية أن تدخل حلبة الصراع وتقوي كل جبهات النضال

15

وقف إطلاق النار، بين انكسار العدو الصهيوني وانتصار المقاومة الفلسطينية أية دروس؟ 06

الحركة الطلابية المغربية: بين الإرث النضالي وإشكاليات إعادة البناء 11

07 08 09

كلمة العدد:

من أجل تحقيق الديمقراطية، لا بديل عن بناء جبهات للنضال ضد الامبريالية

يبدو أن هذا «الرأسمال المعولم» يزداد افتراسا، ومن دون شك فهو يحتاج باستمرار إلى أنظمة تابعة تيسر نهب الثروات الطبيعية واستغال القوى العاملة وضبطها بالمزيد من القمع والمنع وسن القوانين والتشريعات الملائمة لتبرير الاستغلال والاضطهاد الطبقيين.

وفي المقابل تتنامي مقاومات الشعوب بمختلف الأشكال طمعا في تحقيق الاستقلال بالقرار وحق تقرير المصير السياسي والاقتصادي والثقافي. هذه المقاومات الشعبية تنتشر في هذا البلد أوتلك القارة وهي تحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى، إلى ما يجعلها ترتقي إلى طموح «حركة تحررية» قادرة على كسب رهان مقاومة السائد واسترجاع سيادتها وبناء أوطان حقيقية.

ان ملحمة «طوفان 7 أكتوبر» التي فجرتها المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال والكيان الصهيوني ليست فقط لحظة تاريخية فارقة بين ما قبلها وما بعدها، بل هي نفسها المسار والسيرورة التاريخية لفعل المقاومة. بمثل هكذا أحداث تاريخية، يتكون الأمل وتكبر الارادة لتسترجع ذكرى وذاكرة حركات التحرر وتصويب البوصلة وفق ما تراكم من تجارب متنوعة وسبر أغوارها ثم البحث في سبل النهوض بها وفق الشروط الراهنة. حيث تتجلى التحولات السريعة الجارية في عالم اليوم، وتفتح فرصا كبيرة مع انهيار عالم ثنائي القطبية لصالح عالم متعدد الأقطاب. لا ندعي منذ الآن أنه سيكون عالما عادلا بينما هي فرصة كبيرة أمام نضالات الشعوب إذا ما أحسنت الاستفادة منها. وذلك بتوفير شروط بناء جبهة ضد الامبريالية بما يعني تقويض ذراعيها الصهيونية والرجعية أينما كان تواجدهما وامتدادهما بكافة الأشكال.

لقد خدعتنا الدعاية المفرطة لقوة أعدائنا، بينما خذلتنا ثقافة الاستسلام وتفكيك صفوف وجبهة النضال الشعبي، قد نسقط من حيث لا ندري في تبرير النهايات ولا نقدر امكاناتنا وحجم التضحيات الكامنة لدى شعوبنا، لكن ما تسجله المقاومة الفلسطينية بمقاومة فصائلها المسلحة ومحاور الاسناد في لبنان واليمن والعراق، وكذلك حملات طرد بقايا الاستعمار الفرنسي ووكلائه ببلدان افريقية عديدة، يأكد أن إرادة الشعوب قادرة على تغيير مسار التاريخ لصالح تحقيق تقرير مصيرها كلما وحدت نضالها.

وها هي شعوب العالم العربي والمنطقة المغاربية لم تعد تقبل أن تؤدي فاتورة تبعية الأنظمة الحاكمة في المنطقة وأصبحت قادرة على الانتفاض وهو ما سجلناه من خلال عدة حراكات شعبية منظمة بشكل من الأشكال المرنة التي واجهت أنظمة الاستبداد في المغرب، تونس ومصر وغيرها في سيرورات ثورية واعدة إذا ما انتظمت وتنظمت تحت قيادات ثورية وليست قيادات بورجوازية انتهازية...

نحن اليوم أمام رصد قوى شعبية صاعدة يمكنها أن تشكل في تقاطعها وتلاقيها الموضوعي حول تنامي عداء الشعوب للأمبريالية وطموحها نحو تقرير مصيرها وتحررها من التبعية. هي امكانية كبيرة لتشييد صرح تنظيمي مناهض للأمبريالية والصهيونية والرجعية.

ان رصد بعضا من هذه الامكانيات، قد يفيدنا في الكيفية التي تمكننا من أن نمسك بهذه اللحظة التاريخية وأن لا نفلت موعدنا مع التاريخ الذي يرسم عالما عادلا، خاصة إذا ما تجاوزنا جميعا:

- نزعة الانقسام وعقيدة التخوين والانتصار للخصوصية على حساب الكونية والمشترك.
- رسم العناوين العامة لمفهوم ومضمون «الحركة التحررية» على ضوء التحولات الراهنة.
- رد الاعتبار لمفهوم الهوية في ترابطها والانتماء للوطن في أبعادها الوطنية والقومية والأممية.
- الربط الجدلي بين الصراعات ذات البعد الهوياتي المناطقي والصراعات الطبقية والتحررية وتطويرها بما يساهم في فرز مكونات الحركة التحررية ويغني أهدافها.
- تنويع وسائط الاتصال والتواصل خاصة مع توافر الوسائل التكنولوجية وتطوير وسائط اتصال خاصة...
- العمل على الواجهة الثقافية وتطوير خطاب ثقافة المقاومة بما يمكنها من دمج الطاقات الفنية والرياضية الشابة لقوة تواصلها وسرعة انتشارها.
- رد الاعتبار لثقافة الاختلاف في اطار الوحدة، والدعاية للتجربة الحالية للمقاومة الموحدة من لحظات بناء البرامج والخطط إلى حدود الانجاز بما يمكن من تجسير الجهود وبناء الثقة المتبادلة.

إن أول شروط بناء جبهة للنضال ضد الامبريالية يكمن في بناء تنظيمات ديمقراطية منغرسة في الأوساط الشعبية وأحزاب عمالية مؤطرة للطبقة العاملة في المواجهة الشاملة للاستغلال الرأسمالي واستبداد الأنظمة التابعة. ومن تم ربط أواصر العمل الجبهوي على المستويات الاقليمية والقارية في ترابط جدلي بين النضال ضد الامبريالية والنضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي

يحيي انتصار المقاومة ومعها الشعب الفلسطيني أمام مشروع الإبادة الصهيوني المدعوم من الامبريالية والرجعية، ويدعو للمزيد من النضال لإسقاط التطبيع

ويشيد بالمبادرات الوحدوية للنضال ضد مشروع قانون الإضراب، ويساند النضالات الشعبية والعمالية

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الأحد 26 يناير2025 بالرباط تدارس خلاله أبرز المستجدات الوطنية والدولية، ومختلف القضايا التنظيمية للحزب، وقرر إعلان ما يلي:

-يحيي الصمود الأسطوري التاريخي للشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الموحدة الباسلة التي أجبرت الكيان الصهيوني على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بعد أكثر من خمسة عشر شهرا من حرب الإبادة الجماعية والتدمير والحصار والتهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني من دون تحقيق أهدافه في القضاء على المقاومة واسترجاع أسراه وتهجير سكان القطاع، وهو ما يعتبر نصرا كبيرا للشعب الفلسطيني في مواجهة المشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية.

-يدين بشدة تصريحات الرئيس الأمريكي « ترامب» الداعية لتهجير سكان غزة نحو مصر والأردن والتي تندرج في إطار المؤامرة الصهيونية الامبريالية المسماة «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية، كما يدين مواصلة إمداد الكيان الصهيوني بقنابل الدمار الواسع، مما يؤكد المسؤولية المباشرة للإمبريالية الأمريكية في حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني لاقتلاعه من أرضه وتهجيره، ويحذر الأنظمة العربية بالمنطقة، وخصوصا مصر والأردن، من مغبة الانصياع والانخراط في هذا المخطط الإمبريالي الصهيوني.

-يهنئ الأسرى المفرج عنهم وأهاليهم، في مقدمتهم الرفيقة خالدة جرار عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويتمنى الحرية لباقي الأسرى.

-يعتز بالزحف البطولي للفلسطينيين في رحلة العودة نحو بلداتهم وقراهم في شمال قطاع غزة رغم اعتداءات جيش الاحتلال وانتهاكاته الصارخة لاتفاق وقف إطلاق النار. وهو ما يعتبر صفعة قوية لمخطط التهجير الأمريكي الصهيوني.

-يندد بالجرائم المروعة التي ترتكبها الجماعات التكفيرية بسوريا تحت سلطة ما يسمى ب»الإدارة الجديدة» في حق فئات كثيرة من الشعب السوري. ويدعو القوى التقدمية والديمقراطية بسوريا إلى توحيد جهودها للدفاع عن البديل الديمقراطي الشعبي في المرحلة الانتقالية، كما يدعو القوى التقدمية العالمية لدعم نضال الشعب السوري من أجل وحدة وسيادة سوريا بعيدا عن الأجندات الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومن أجل الديمقراطية الحقيقية للشعب السوري.

-يدعو إلى المزيد من النضال لإسقاط التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني والذي بلغ مستويات متقدمة وخطيرة عمت مختلف المجالات مما يشكل تهديدا مباشرا لمصالح وأمن ومستقبل الشعب المغربي وللسيادة الوطنية وطعنا في القضية الفلسطينية التي تعتبر وطنية بالنسبة للشعب المغربي.

-يساند النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة المغربية من أجل انتزاع الحقوق والحفاظ على المكتسبات ومواجهة الاستغلال المكثف وجشع الرأسماليين (سكوميك بمكناس، العمال الزراعيين بالغرب والجنوب...) ونضالات كافة الفئات الشعبية من أجل مطالبها العادلة (ساكنة فكيك وضحايا الزلزال ونزع الملكية وهدم المساكن...).

-يشيد بنجاح المسيرة الوطنية الوحدوية في 19 يناير 2025 بالرباط ضد مشروع القانون التكبيلي للإضراب، ويدعو كافة القوى المناضلة ببلادنا إلى الدفع بالنضالات الوحدوية لمواجهة جميع المخططات التصفوية والسياسات الطبقية للنظام المخزني بالمغرب.

-يدعم معارك الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بكل من الناظور والقريعة وفاس ويطالب بفتح حوار جاد ومسؤول مع مطالبهم المشروعة، كما يدين المتابعات في حق المعطلين/ت بأبن جرير وواد امليل، ويطالب برفعها فورا وبدون قيد أو شرط. ويتوجه المكتب السياسي إلى عموم المعطلين/ت والمناصرين لقضايا المعطلين لتعزيز النضال المشترك لمناهضة البطالة بالمغرب.

-يستنكر الإجراءات التعسفية القاضية بهدم بيوت ومساكن المواطنين/ت بالأحياء المهمشة بسلا والدار البيضاء وغيرها في سياق التحضيرات الجارية لتنظيم كأس العالم 2030 وكأس الأمم الإفريقية سنة 2026. ويعلن تضامنه مع هؤلاء الضحايا.

-يطالب بإطلاق سراح معتقلي الحركة الطلابية بتازة وتطوان، والصحفي والمدون جواد الحامدي بتنغير، والناشط الحقوقي إسماعيل الغزاوي بالبيضاء، وبإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

المكتب السياسي
الرباط، الأحد 26 يناير2025

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تعقد مجلسها الوطني يوم 23 فبراير

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يوم الاثنين 27 يناير 2025، وتطرقت للخطوات الأساسية المتعلقة بالاعداد المادي والأدبي للمجلس الوطني الخامس للجبهة، الذي سينعقد يوم الأحد 23 فبراير 2025، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان على الساعة العاشرة صباحا.

كما تطرق الاجتماع لمختلف اللقاءات التي نظمتها وستنظمها السكرتارية مع مختلف مكونات الجبهة من أجل المزيد من تطوير الأداء النضالي وتقوية البناء التنظيمي للجبهة.

وتوقف الاجتماع، عند الصور الأبرز، التي تبعث بها غزة، حيث تبادل الأسرى ومواكب العودة الطويلة الممتدة نحو شمالها المدمر، تغيض العدو كونها ترمز إلى التشبث بالأرض وإلى نقيض ما كان يصبو إليه واهما، من تهجير جماعي ونكبة جديدة.

ويبعث لبنان الأبي، بدوره بصور للتحدي، حيث مشاهد عودة المواطنين إلى مناطقهم بالجنوب رغم عدم انسحاب جيش العدو منها وقيامه

بخروقات بالجملة للهدنة من تجريف وتدمير وقصف لم ينقطع لمناطق وتجمعات سكنية مما خلف عشرات الشهداء والجرحى، إضافة إلى سعيه مع حلفائه إلى تمديد مهلة الانسحاب من لبنان.

أما في الضفة التي يطمع العدو في ضمها، فمواجهات طاحنة بينه وبين المقاومة المسلحة الآخذة في تطور تصاعدي رغم كل الكوابح. هذا ناهيك عن كل أشكال التضييق على المواطنين في مختلف جوانب حياتهم وفي كل الأماكن بما في ذلك المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي بالخليل وغيرهما.

إن الأوضاع هشة وقابلة للانفجار في أي لحظة خاصة على الجبهة اللبنانية وفي غزة نفسها بسبب احتمال عدم تطبيق الاتفاق كاملا من طرف العدو.

أما النظام المغربي فهو مصمم على مواصلة شراكته مع الكيان الصهيوني في إطار ما يسمى بالتطبيع وقمع مناهضي التطبيع وداعمي فلسطين بالمنع والتضييق والمتابعة القضائية (حالة 13 مناضلا في ملف كارفور بسلا) والاعتقال (حالة المناضل اسماعيل الغزاوي الذي سيقدم أمام أنظار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء يوم الأربعاء 29 يناير 2025)

بناء عليه فإن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدعو كافة مكوناتها وهياكلها، إلى التحلي باليقظة والجاهزية والتعبئة لانجاح أشغال المجلس الوطني الخامس ومواجهة ما هو قادم والاستمرار في المساندة الفعالة لكفاح الشعب الفلسطيني والنضال لإسقاط التطبيع وتجريمه.

السكرتارية الوطنية
27 يناير 2025.

فصيل طلبة اليسار التقدمي في مهرجان الانتصار

نظم فصيل طلبة اليسار التقدمي مهرجانًا خطابياً بعنوان «مهرجان الانتصار» يوم الجمعة 24 يناير 2025، بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتأسيسه، وذلك عبر منصة الفيسبوك. المهرجان جاء في سياق الاحتفاء بالنصر الفلسطيني في معركة «طوفان الأقصى» وتسليط الضوء على التضحيات الجسام وصمود الشعب الفلسطيني البطل، بمشاركة حركات وتنظيمات طلابية من المنطقة العربية والمغاربية، حيث عكس الحدث روح التضامن الأممي ومركزية القضية الفلسطينية في النضال الطلابي.

افتتاحية المهرجان: تحية النضال وروح المقاومة

بدأ المهرجان بتحية نضالية ألقا الفصيل، تمجيدا لصمود الشعب الفلسطيني وتضحياته في مواجهة الاحتلال. تخلل الافتتاح كلمات شعرية تحتفي بالمقاومة وتجسد الثبات والتمسك بالكفاح من أجل الحرية. وأُعلن عن أهمية هذا المهرجان كحدث يعكس ارتباط الحركة الطلابية بمشروع التحرر الوطني الفلسطيني ورفض كافة أشكال التطبيع والهيمنة الإمبريالية.

وأشار المتحدثون إلى أن الحركة الطلابية ليست مجرد فضاء أكاديمي، بل هي خندق مقاومة في وجه قوى الاستعمار والصهيونية وأدواتها الرجعية، ودعوا إلى تعزيز وعي الطلبة بأهمية النضال الجماعي والمشترك.

كلمات المشاركين: تضامن أممي ودعم فلسطيني ثابت

قطاع غزة: صمود أسطوري رغم الحرب

تحدث الرفيق أدهم بارود من غزة عن وحشية العدوان الصهيوني، الذي استهدف البنية التحتية ومرافق التعليم في القطاع، في محاولة لخلق جيل غير واع. رغم ذلك، أشار إلى أن طلبة غزة ما زالوا متمسكين بالعلم والنضال باعتباره أحد أبرز أدوات مواجهة الاحتلال. وشكر بارود الحركات الطلابية في العالم التي وقفت بجانب الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن غزة ستعيد بناء ما دمره الاحتلال بإرادة صلبة.

لبنان: دعم دائم ومواقف مبدئية

من لبنان، ألقت الرفيقة ميرا فليطي، ممثلة قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني، كلمة عبرت فيها عن تضامن الحزب مع الشعب الفلسطيني ورفضه لكل أشكال القمع والتطبيع. أكدت فليطي أن انتصار المقاومة الفلسطينية يعد درسا تاريخيا يفشل أطروحات الهيمنة الصهيونية، ودعت إلى تعزيز وحدة الحركات الطلابية التحررية في المنطقة والعالم.

اليسار التقدمي: مواجهة التطبيع الأكاديمي

ألقى الرفيق رضى زعرور، ممثل فصيل طلبة اليسار التقدمي خلال المهرجان، كلمة شدد فيها على أن القضية الفلسطينية قضية وطنية، وأكد موقف الفصيل الرافض للتطبيع الأكاديمي الذي يمارسه النظام المغربي. كما استعرض أنشطة الفصيل، ومنها الأنشطة، البيانات والمبادرات الداعمة لفلسطين، والتي تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب والطلبة بخطورة التطبيع وتأثيراته السلبية.

الأردن: رفض للتخاذل العربي

من الأردن، تحدثت الرفيقة شمس شديد عن أهمية الحراك الطلابي في مواجهة التطبيع ومساندة القضية الفلسطينية. ونددت بموقف الأنظمة العربية المتخاذل تجاه العدوان على غزة، مؤكدة أن الشعب العربي في الأردن، كما في كل أقطار العالم، يتأثر بمعاناة الفلسطينيين في ظل هذا العدوان الوحشي.

تونس دعم القضية الفلسطينية: محور النضال التقدمي ضد الأنظمة الرجعية

أكدت الرفيقة ميساء لحمادي ممثلة منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس على أهمية مبادرة فصيل طلبة يسار التقدمي كخطوة نحو بناء نضال موحد يهدف إلى مواجهة الأنظمة الرجعية المتواطئة مع الإمبريالية العالمية. كما أثنت على صمود الفصيل رغم التحديات والقمع الذي يطال المناضلين، مشددة على أهمية تعزيز التضامن بين القوى التقدمية.

وفي حديثها عن القضية الفلسطينية، اعتبرت أن دعم المقاومة الفلسطينية هو واجب نضالي ومفتاح لهدم الأنظمة الرجعية. كما أشادت الرفيقة بالانتصارات التي حققتها المقاومة في مواجهة الجيش الصهيوني المدعوم إمبرياليا، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني يقدم دروسًا ملهمة في التضحية والدفاع عن الكرامة والحق في تقرير المصير.

اختتمت كلمتها بالدعوة إلى تعزيز التشبيك بين المنظمات التقدمية، مع وضع القضية الفلسطينية وقضايا تقرير المصير في صلب النضال التحرري. كما شددت على ضرورة تثمين انتصارات المقاومة والبناء عليها لتحقيق مزيد من الانتصارات لصالح الشعوب التواقة للتحرر والعدالة.

اهم الخلاصات والنقط المشتركة:

1. القضية الفلسطينية: مركزية نضال الحركات الطلابية.

أكد المشاركون من مختلف الحركات الطلابية أن القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، بل هي قضية أحرار العالم أجمع. واعتبروا أن النضال من أجل تحرير فلسطين هو جزء لا يتجزأ من مقاومة الإمبريالية والأنظمة الرجعية المتواطئة معها.

وتناول المتحدثون الجرائم الصهيونية المستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القصف الوحشي والاغتيالات وسياسات التهجير القسري. كما أشاروا إلى دور الطلبة في غزة كطليعة النضال رغم الاستهداف الممنهج لمؤسساتهم التعليمية.

2. رفض التطبيع الأكاديمي والدعوة لتعزيز العمل الطلابي المشترك

كان رفض التطبيع، لاسيما الأكاديمي منه، محورًا رئيسيًا في المهرجان. ندد المتحدثون بمحاولات الاحتلال اختراق الجامعات العربية عبر مشاريع التطبيع، معتبرين ذلك تهديدًا للسيادة الثقافية والوطنية. ودعوا إلى تعزيز التعاون بين الحركات الطلابية العربية والمغاربية والدولية لمجابهة التطبيع ودعم المقاومة الفلسطينية.

3. اختتام المهرجان: رسالة نضالية متجددة

اختُتم المهرجان بالتأكيد على أن النصر في معركة «طوفان الأقصى» ليس سوى خطوة أولى نحو تحرير كامل فلسطين. وأكد على استمرار فصيل طلبة اليسار التقدمي في دعمه غير المشروط للقضية الفلسطينية عبر كافة الأنشطة والمبادرات، مجددين العهد على أن تبقى الحركة الطلابية صوت المقاومة وأداة تغيير نحو التحرر والعدالة.

«إما أن نعيش بعز، أو نموت بكرامة»، بهذه العبارة ختم المهرجان رسالته الواضحة: النصر حليف الشعوب المكافحة، والمقاومة هي السبيل لتحقيق الحرية».

أحزاب ومنظمات عربية ومغاربية تحيي صمود فلسطين وتدعو للتصدي للمخطط الصهيو امبريالية

تمكنت المقاومة الفلسطينية من إبرام اتفاق لوقف العدوان بعد أزيد من 15 شهرا من حرب الإبادة المتوحشة التي نظمها كيان الاحتلال مدعوما من الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية والتواطؤ المفضوح للأنظمة العربية والإقليمية. أزيد من 15شهرا أظهر فيها الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة صمودا أسطوريا رغم فظاعة الجرائم وحجم الدمار والوحشية النازية التي استهدفت أيضا الضفة الغربية والقدس ولبنان.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه إذ تعتز بالصمود البطولي لشعب فلسطين ومقاومته بكل فصائلها، فإنها:

– تنحني أمام الانتصار الهام الذي حققه الشعب الفلسطيني ومقاومته والذي أفشل الأهداف الصهيونية التي استهدفت استئصال المقاومة وتهجير الشعب ووضع اليد كليا على القطاع كخطوة حاسمة لإقبار القضية وضم الضفة في إطار مؤامرة الشرق الأوسط الجديد التي ستكرس كيان الاحتلال قيادة على المنطقة بعد تعميم التطبيع الشامل معه.

– تثمن صفقة الأسرى وتحيي الحركة الأسيرة كجزء أصيل من الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعتبرها انتصارا ضرب في مقتل خطة جيش الاحتلال في استرجاع الرهائن عن طريق القوة.

– تنبه لنوايا دولة الاحتلال التي تريد تعويض هزيمتها بتصعيد الهجوم على الضفة ضمن هجمة «السور الحديدي» ومواصلة العدوان في جنوب لبنان، فضلا عن إطلاق يد قطعان المستوطنين في القدس وعموم الضفة المحتلة.

– تهيب بكل قوى الحرية والسلام في العالم وتحيي هبتها الرائعة وتدعوها الى مواصلة الإسناد للتصدي للمخطط الصهيو-إمبريالي في ضم الضفة باعتبارها «أرضا توراتية» كما يصرح ممثلو الإدارة الأمريكية بكل عنجهية وصلف.

– تجدد دعوتها إلى الجماهير الشعبية والقوى التقدمية في منطقتنا كي تتحمل مسؤوليتها التاريخية بالتحلي باليقظة ومضاعفة الجهود وتطوير أدائها وتوحيد المجهودات وبعث الاطر النضالية اللازمة قصد التصدي للمؤامرات الإمبريالية والصهيونية والرجعية الإقليمية لإعادة تقسيم المنطقة ووأد القضية الفلسطينية ونسف التطلعات التحررية وتأجيج النزعات الطائفية والإثنية والتكفيرية الإرهابية.

في 25 جانفي/يناير 2025

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

1– حزب العمال – تونس
2– حزب النهج الديمقراطي العمالي – المغرب
3– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
4– حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
5– حزب الشعب الديمقراطي الأردني
6– حركة نستطيع–موريتانيا
7– الحزب الشيوعي اللبناني
8– الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
9– تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الانسان بالصحراء الغربية– CODESA
10– حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد – تونس
11– حزب التحالف الشعبي الاشتراكي–مصر
12– الحزب الشيوعي السوداني
13– حزب الشعب الفلسطيني
14– الحركة التقدمية الكويتية
15– الحزب الشيوعي الأردني
16– حزب القطب – تونس

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
■ العدد : 590
■ من 30 يناير الى5 فبراير 2025
annahjad@gmail.com

القطاع النسائي لحزب النهج يهنئ الاسيرات والاسرى المحررين

يهنئ القيادية الفلسطينية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيقة خالدة جرار (أم ياقا) والرفيقة عبلة سعدات (أم غسان) وجميع الأسيرات والأسرى الفلسطينيين بمناسبة مغادرتهم/هن سجون الاحتلال في إطار صفقة تبادل الأسرى

الرفيقة خالدة جرار: «قضية الأسرى والأسيرات جزء من قضايا شعبنا ويجب التصدي بشكل وطني لكل السياسات التي تمارس بحقهم لحين تحررهم جميعا»

تابعنا بارتياح كبير في القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي خبر الإفراج عن الرفيقتين: المناضلة خالدة جرار القيادية الفلسطينية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دافعت عن الأسرى وشاركتهم السجون والتي أعيد اعتقالها في 26 دجنبر 2023 من منزلها بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية وجرى تحويلها إلى الاعتقال الإداري، حيث قضت 160 يوم عزل عانت خلالها أسوأ أنواع التجويع والحرمان. والرفيقة عبلة سعدات زوجة القائد أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية التي تعرضت لاعتقال مفاجئ يوم 17 شتنبر 2024 لم تفهم سببه، وكان تبريره حسب المحقق الذي اعتقلها: «أنها تشكل خطرا على أمن الاحتلال» وهي جملة يستخدمها الاحتلال لتبرير أي اعتقال إداري بحق الفلسطينيين. وأفرج عنهما ليلة الأحد 19/ الاثنين 20 يناير 2025 ضمن صفقة التبادل بين المقاومة والاحتلال الغاصب بمعية 90 أسيرا وأسيرة، بينهم 69 امرأة و21 طفلا.

إننا في القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نقدم أصدق تهانينا لجميع الأسيرات والأسرى المحررين الذين واجهوا مختلف سياسات القمع والقهر والتنكيل خلف القضبان، فإننا:

- نهنئ الشعب الفلسطيني بهذا الإفراج؛
- نقدم تحية إكبار وإجلال إلى جميع الشهيدات والشهداء؛
- نعبر عن دعمنا وتضامننا مع كل نساء فلسطين ونحيي لديهن إرادة التحدي والصمود والثبات والتمسك بالأرض؛
- ندين سياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني وندعو إلى إسقاطه؛
- نستنكر كل جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني البطل.

المجد والخلود لشهيدات وشهداء القضية الفلسطينية

الحرية لجميع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال

الخزي والعار للمطبعين مع الكيان الصهيوني

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي
الرباط في 22/01/2025

معتقلون سياسيون يطالبون بالإنصاف وجبر الضرر

وجه معتقلون سياسيون من مجموعة مراكش 1984 بلاغ الى الرأي العام الوطني يطالبون فيه المسؤولون المعنيون بالتدخل لانصافهم وجبر الضررالذي لحقهم خلال فترة اعتقالهم جاء فيه:

نحن المعتقلون السياسيون السابقون (مجموعة مراكش يناير 1984) المدمجون في الوظيفة العمومية (التربية الوطنية ،السياحة والصناعة التقليدية) استنادا الى الى قرارات السيد رئيس الحكومة السابق ادريس جطو في دجنبر 2002 ،نجد أنفسنا مجبرين على التأكيد على ما يلي :

1 – قمنا خلال بداية شهر اكتوبر 2024 بمراسلة كل من السيد رئيس الحكومة والسيدة رئيسة المجلس بالوطني الحقوق الانسان بخصوص المطالبة بتصحيح الاختلالات التي طبعت عملية ادماجنا في الوظيفة العمومية بدون احتساب أثر رجعي يشمل سنوات الاعتقال وما بعدها، الأمر الذي أفرغ عملية جبر أضرارنا من أي محتوى حقيقي وفرض على العديد من رفاقنا وأسرهم أوضاعا اجتماعية قاسية وغير انسانية ، وهي الاوضاع التي استمرت الى ما بعد تقاعد البعض من رفاقنا وتهدد الباقي (المزاولين حاليا) بظروف أكثر قسوة .

2 – ووجهت مراسلاتنا واتصالاتنا بكل الجهات ذات الصلة بأوضاعنا الى حدود اللحظة بالتجاهل وبغياب أي مبادرة ملموسة للاستجابة لمطالبنا المشروعة والعادلة الواضحة والمفصلة في مذكرتنا المطلبية .

امام هذا الوضع، فإننا نؤكد استنكارنا الشديد للتجاهل المتعمد والتسويف في معالجة ملفنا المطلبي ونعلن عن تنفيذ برنامج نضالي متصاعد نبدأه بوقفة احتجاجية امام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان يوم الجمعة 31 يناير 2025 ابتداء من العاشرة والنصف صباحا، مطالبين كل الجهات ذات الصلة بالتدخل العاجل لإنصافنا وجبر حقيقي لأضرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي كنا ضحايا لها، كما ندعو كل الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية الى مساندتنا ودعمنا في تحركاتنا النضالية المشروعة .

عن لجنة المتابعة
احمد البوزياني وعبد الرزاق سخان

حول أطوار محاكمة مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تطوان

في سياق متابعة تطورات قضية الاعتقالات التي طالت خمسة من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع تطوان، انعقدت اليوم، الاثنين 20 يناير 2025، جلسة النطق بالحكم بالمحكمة الابتدائية بتطوان، حيث قضت هيئة المحكمة بالسجن النافذ لمدة ثلاثة أشهر في حق كل واحد من المعتقلين.

نعتبر هذا الحكم استمرارا لمسلسل التضييق على الحركة الطلابية المكافحة واستهدافا مباشرا لنضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ودوره في الدفاع عن قضايا الطلبة والحركة الديمقراطية عموما. إن هذا الحكم الجائر يبرز الطبيعة الانتقامية التي تواجه بها «السلطة» الحركات المناضلة المطالبة بالحقوق والحريات.

وبإصدار هذا الحكم، وحسب ما أكدته هيئات الدفاع من داخل المحكمة، والتي برهنت على أن لا وجود لأدلة لدى «النيابة العامة» بخصوص التهم المنسوبة للرفاق، مما يؤكد أن المحاكمة كانت لها خلفيات سياسية واضحة لا لبس فيها. إنه اعتقال بسبب النشاط النقابي للرفاق من داخل الساحة الجامعية، وهو ما يعكس بوضوح محاولة الدولة المغربية لتقويض العمل النقابي المسؤول بموقع تطوان.

وعليه، نؤكد للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

1. إدانتنا القوية للحكم الصادر في حق مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع تطوان، واعتبارنا الحكم الصادر في حق رفاقنا حكما جائرا يهدف إلى الترهيب وتقويض الحق في الاحتجاج العادل والمشروع.
2. مطالبتنا الفورية بإطلاق سراح مناضلي أوطم موقع تطوان، دون قيد أو شرط، ورفع جميع المتابعات عنهم.
3. تأكيدنا على أن المحاكمة كانت لها خلفية سياسية واضحة تستهدف تقويض النشاط النقابي داخل الجامعة.
4. استمرارنا في النضال الميداني والقانوني والإعلامي حتى تحقيق الحرية الكاملة، مع تأكيدنا على مواكبة ملف القضية في أطواره الاستئنافية.
5. تحياتنا الحارة لعائلات الرفاق، وتأكيدنا على دعمهم الكامل في مواجهة هذا الظلم.
6. تحيتنا لهيئة الدفاع على انخراطها المبدئي في القضية ودفاعها المستميت عن براءة مناضلي أوطم موقع تطوان.

وفي الأخير، ندعو كل الغيورين على الجامعة المغربية وكل القوى الحية من أجل التدخل لتصحيح المسار والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم موقع تطوان.

اللجنة المحلية لدعم معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تطوان
بتاريخ: 21 يناير 2025

بني تجيت
ع اللطيف فقير: صمود رغم قساوة الظروف

سبعون ليلة مرت على الشاب عبد اللطيف فقير وما يزال صامدا في معركة الاعتصام المفتوح والمرفوق بالمبيت الليلي في العراء من أمام قيادة بني تجيت وفي ظروف مناخية جد قاسية من شدة برودتها وكثرة تقلباتها، أنهك جسده، وابتلت أغراضه وأصيب بضربات البرد المتلاحقة.. لكنه رغم كل ذلك ظل شامخا في وجه الفساد واشتدت عزيمته وإصراره وصلابته بعد كل محنة، فحول كل العقبات إلى جسور من الأمل تستمد قوته من قوة إيمانه بقضيته ومن شدة الظلم الذي تعرض له، فصار شعاره الاستمرار والصمود حتى النصر أو الموت .

الشاب عبد اللطيف الذي يعتصم برصيف قيادة بني تجيت هو شاب مثابر ارتبط منذ نعومة أضافره بمجال الطفولة والشباب ، فخاض عدة تجارب وتكوينات حصل فيها على العديد من الدبلومات قبل أن يلتحق بالمركز الملكي للطفولة والشباب حيث نال الإجازة المهنية وأكمل مشواره بسنوات من التطوع لصالح الطفولة في دور الشباب والمدارس وعدة محافل يحتفظ بشواهد تقديرية شاهدة على مسار حافل بالتجارب لشاب في مقتبل العمر تحدى الفقر والظروف وتسلح بالأمل والعزيمة ومازال صامدا بشموخ في وجه الظلم والفساد.

لكن هذه الشواهد والدبلومات صارت مجرد جداريات أُلصقت على حائط القيادة بعدما تفاجأ الشاب عبد اللطيف قبل متم السنة الماضية بتفويت مباشر لمنصب منشط تربوي بدار الشباب لابن النائب الأول لرئيس جماعة بني تجيت بلا إعلانات ولا مباريات ولا مقابلات، وبدون كفاءات ولا تجارب ولا دبلومات .. فقط بالمحسوبية والمحاباة واستغلال المناصب في إطار العلاقات والمصالح خاصة عندما يتعلق الأمر بلوبي جشع ومعشعش منذ القدم يقود إقليما به عدة جماعات ولا يعرف معنى للمبدأ الحزبي أو غيره، بل جل اجتهاداته في اقتسام الكعكة بين أفراده.

بالموازاة مع الإعتصام الذي يخوضه الشاب عبد اللطيف قام باحتجاجات أخرى متفرقة في مختلف الإدارات ليسمع صوته بدائرة بني تجيت وجماعتها وفي ساحاتها، واستنكرت جمعيات المجتمع المدني هذا الفعل المشين في بيان موحد صدر عنها، كما استنكر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببني تجيت ذلك، وكذلك أصدرت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ببني تجيت بيانا بهذا الشأن ووجه فريقها البرلماني سؤالا بخصوص الواقعة لوزير الشباب ... أ لم يسمع كل ذلك هؤلاء الذين يصرُّون على تشريد الشاب عبد اللطيف الذي لم يطالب بهذا المنصب لنفسه ، بل طالب بإجراء مباراة نزيهة تفتح أمام الجميع وينال المنصب من يستحقه بكل ديمقراطية ونزاهة.

بلى، لقد سمعوا كل ذلك، وهذا المنصب الذي لا يتعدى راتبه 2200 درهم شهريا ليس هو العائق في هذه القضية، بل إن صمود الشاب عبد اللطيف وطول نفسه هو ما بعثر أوراقهم بعدما راهنوا على يأسه واستسلامه سريعا، وبفشل حساباتهم أمام هذا الشاب صار العائق الحقيقي هو مسألة الإعتراف بالفساد والإقرار بالجريمة التي يعد إجراء المباراة وإنصاف عبد اللطيف دليلا قاطعا عليها .

وإن هذه الممارسات التي يمارسها لوبي الانتخابات في هذه المناطق تجد جذورها في السياسات العقابية واللاشعبية التي تنهجها الدولة اتجاه الشباب والمنطقة عموما، سياسة تقوم على التجهيل والتهميش والحرمان وتقديم الامتيازات للخُدَّام، وعبد اللطيف واحد من الشباب القلة الذين دقوا جدران الخزان ولا يزال صامدا ليعيش بكرامته، بينما ينتظر مئات الضحايا موتهم البطيئ بسبب استسلامهم لهذه السياسات.

عبد الصادق بنعزوزي:
ناشط حقوقي ببني تجيت.

الميثاق الجديد للاستثمارات بالمغرب، هل يصلح الخلف ما أفسده السلف ؟

محمد موساوي

في شهر فبراير من سنة 2022 تمت المصادقة على القانون الاطار رقم 22-03 ميثاق الاستثمار، و ذلك خلفا للقانون الاطار السابق رقم 95-18 و الذي جرى به العمل لمدة 26 سنة. و قبل هذا الميثاق صادق مجلس الحكومة ، في فبراير 2021 على مشروع مرسوم رقم 2.21.67 يتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار.» كل هذه الإجراءات أتت تفعيلا لتوجهات النموذج التنموي الجديد، الذي اكد على تولي الدولة مسؤولية تحفيز الاستثمارات بعد أن لوحظ عياؤها من حيث مردودية النمو و تراجع فرص الشغل. في هذا المقال نستعرض الإضافات التي يوفرها كل من «صندوق محمد السادس للاستثمار» والميثاق الجديد للاستثمار؛ كما نتساءل تساءل عن مغازيها الحقيقية من حيث توطيد دينامية النمو و خلق فرص الشغل، مع الانتباه الى الدور المنوط بالقطاع الخاص في كليهما.

المعضلة: لماذا لا تولد الاستثمارات الا القليل من النمو والشغل ؟

هذا هو السؤال المؤرق الذي انتهت اليه كل الدراسات التي تناولت واقع تراجع معدلات النمو والشغل رغم بلوغ الاستثمارات الاجمالية مستويات عالية خلال العشرين سنة الأخيرة. كما طرحه أيضا عدد من المسؤولين الرسميين. فهذا والي بنك المغرب يصرح امام لجنة المالية بالبرلمان في فبراير 2022 أن مستوى الاستثمارات بلغ 32 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2000– 2019 مسجلا أن المغرب يحتل الرتبة الثالثة من بين الدول التي تستثمر أكثر، بمعدل يفوق المعدل الدولي. ومع ذلك، ظلت نسب النمو ادنى من 5 بالمائة. مع تراجع ملحوظ ابتداء من سنة 2014 .

من جهتها حاولت المندوبية السامية للتخطيط استكشاف هذه الإشكالية باللجوء الى عدة مؤشرات، حيث أظهرت أن الاستثمارات المنجزة في المغرب لها مردود هامشي ضعيف على العموم. واستعملت المندوبية ،على الخصوص، المعامل الهامشي لرأس المال الذي يقيس العلاقة بين معدل الاستثمار و معدل النمو، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ضعف أثر الأول على الثاني (والعكس صحيح) . وعلى سبيل الايضاح والمقارنة ، في الفترة 2000– 2019 وفر المغرب 9،4 وحدة استثمار لكل نقطة نمومئوية ، وهذا يفوق ما حققته دول أخرى: مصر (4،7)، الفلبين (4،2) ، الصين (4،9) ، ماليزيا (5،8) و تركيا (6،5) .

ومن حيث خلق الشغل، فقد ترتب عن كل نقطة نمو في الفترة 2000– 2009 توفير معدل سنوي يساوي 30000 منصب شغل، بنما انخفظ هذا المعدل الى 21000 منصب في الفترة 2010–2019. و قد اكدت دراسة معمقة أجرتها مديرية الدراسات و التوقعات بوزارة المالية انخفاض مهم في العلاقة بين النمو و التشغيل إذ أن لكل نقطة مئوية من نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بين عامي 2008 و 2017 ، لم يتقدم إجمالي التشغيل الا بنسبة 0،12 مئوية في المتوسط مقابل 0،33 مئوية بين سنتي 2000 و 2007 ، وكلها معدلات أضعف من التي سجلتها دول أخرى مثل تونس و مصر.

ومع ذلك تظل التفسيرات المتداولة، من توجيه الاستمارات الى البنيات التحتية والقطاعات ذات المردودية المنخفضة، دون الاتيان بالمحددات البنيوية لهذه المعضلة التي تؤطر آلية تقسيم الأدوار بين القطاع العمومي و القطاع الخاص بما فيه الاستمارات الأجنبية المباشرة.

«صندوق محمد السادس للاستثمار»

تأسس الصندوق كشركة مجهولة الاسم مملوكة في البداية من طرف الدولة مع تحديد الرأس المال الأولي للصندوق في 15 مليار درهم، على ان يتم رفعه الى 45 مليار درهم بمشاركة القطاع الخاص و مساهمين مؤسساتيين من المغرب و الخارج.

إن الغرض من صندوق محمد السادس للاستثمار ، كما جاء في ورقة تقديمية، هو « المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، وكذا المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية في رأس مال المقاولات الصغرى والمتوسطة. وسيساهم مباشرة في رأس مال المقاولات الكبرى، العمومية والخاصة، النشيطة في المجالات التي يعتبرها الصندوق ذات أولوية، وذلك بوضع أدوات مالية مناسبة من قبيل التسبيقات والقروض القابلة للإرجاع، وتمويلها بأموال شبه ذاتية. كما سيضطلع الصندوق أيضا بإعداد ووضع آليات تمويل مهيكلة لإيجاد حلول تمويلية للمقاولات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي الأولوية»

نلاحظ هنا أن الصندوق يستهدف المقاولات الكبرى، العمومية والخاصة، النشيطة في المجالات التي يعتبرها ذات أولوية وفق أهدافه.

مع بداية سنة 2024 قرر الصندوق إنشاء صناديق قطاعية يعهد تسييرها لمجموعة من الشركات المتخصصة. وقد تم في البداية

اختيار قائمة تضم 17 شركة لتدبير هذه الصناديق القطاعية. و حسب ما فدر عن اجتماع مجلس الإدارة ولجنة الاستراتيجية والاستثمار ، تتميز شركات التدبير التي تم اختيارها بالتنوع والتكامل، وتغطي جميع القطاعات ذات الأولوية، وهو ما يتماشى مع السياسة الاستثمارية للصندوق، بما في ذلك سياسة تنويع المخاطر.

الميثاق الجديد للاستثمار: من أجل دعم دينامية الاقتصاد المغربي

تمت المصادقة على القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 13 يوليوز 2022، ثم البرلمان بتاريخ 29 نونبر، (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 دجنبر)، وصدر مرسومه التنفيذي المتعلق بتفعيل الأحكام الرئيسية والاستراتيجية خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 يناير 2023.

بعد هذا، انطلقت حينها سلسلة من المشاورات بين الحكومة والجهات المؤسساتية المعنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بغية وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الاستثمار الجديد والكشف عن الخطوط العريضة الأولى لمقتضياته.

يضم ميثاق الاستثمار الجديد، في محوره الأول، أربعة أنظمة لدعم الاستثمار، بما فيها نظام دعم أساسي واحد وثلاثة أنظمة دعم خاصة موجهة لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي وللمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي.

ويقدم نظام الدعم الأساسي للاستثمار ثلاثة أنواع من المنح التي يمكن الجمع بينها في حدود 30 في المائة من مبلغ الاستثمار، وهي خمس منح مشتركة ومنحة ترابية واحدة ومنحة قطاعية واحدة. وتعد أهلية الحصول على هذه المنح مشروطة باستيفاء أحد المعيارين المحددين بدقة.

وللاستفادة من منح نظام الدعم الأساسي، يتعين على المستثمر الانخراط في مشروع استثمار يساوي أو يفوق مبلغه الإجمالي 50 مليون درهم بالإضافة إلى خلق ما لا يقل عن 50 منصب شغل. وينص معيار الأهلية الثاني على خلق ما لا يقل عن 150 منصب شغل قار.

يسجل المغرب واحدا من بين أعلى معدلات الاستثمار في العالم، حيث يمثل 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل متوسط عالمي يبلغ قرابة 20 في المائة. ورغم ذلك، فإن الاستثمار الوطني يفتقر إلى النجاعة، حيث تبلغ حصة استثمار الدولة ثلثي إجمالي الاستثمار مقابل مساهمة القطاع الخاص بالثلث فقط. وتُعزى هذه الوضعية أيضا إلى عدم توجيه الاستثمار الخاص بشكل كاف نحو القطاعات المدرة لمناصب الشغل وللقيمة المضافة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية ميثاق الاستثمار الجديد.

ويتمثل الهدف الرئيسي للميثاق في عكس معادلة الاستثمار الخاص والعام، ليشغل القطاع الخاص الثلثين، أي 350 مليار درهم بحلول سنة 2035 وليحظى الاستثمار العمومي بالثلث، وذلك بناء على التزام قوي من جانب السلطات لفائدة المقاولات من حيث الضرائب أو العقار أو الولوج إلى الطلبيات العمومية أو تبسيط الإجراءات الإدارية.

وبحلول سنة 2026، تهدف الحكومة، بموجب هذا الميثاق المدعوم من القطاعين الخاص والبنكي، إلى تعبئة 500 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل، من أجل ضمان اتساق التزامات مختلف الجهات الفاعلة.

خلاصة لا بد منها: شهادة شاهد من أهلها

«يتمثل الهدف الرئيسي للميثاق في عكس معادلة الاستثمار الخاص والعام، ليشغل القطاع الخاص الثلثين، أي 350 مليار درهم بحلول سنة 2035 وليحظى الاستثمار العمومي بالثلث، وذلك بناء على التزام قوي من جانب السلطات لفائدة المقاولات من حيث الضرائب أو العقار أو الولوج إلى الطلبيات العمومية أو تبسيط الإجراءات الإدارية.»

(تتمة المقال قريبا: « لمن يتم تفكيك المؤسسات العمومية و تفويت المقاولات العمومية» ؟)

في 23 يناير 2025

وقف إطلاق النار، بين انكسار العدو الصهيوني وانتصار المقاومة الفلسطينية أية دروس؟

عبد السلام العسال

تقديم:

سيظل يوم سابع أكتوبر من سنة 2023 وما تلاه، مشهودا في التاريخ المعاصر، باعتباره، من جهة، يحيل على واحدة من أكبر وأهم وأبرز المعارك التي خططت لها ونفذتها المقاومة الفلسطينية المسلحة بقيادة كتائب عزالدين القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، معركة طوفان الأقصى غير المسبوقة شكلا ونوعا ومضمونا، ومن جهة أخرى، لأنه شكل انطلاقة جديدة نوعية وعميقة في مواصلة خوض معركة التحرر الوطني الفلسطيني في أفق دحر الاحتلال الصهيوني، وبنفس القدر سيظل، مشهودا كذلك، يوم 19 يناير 2025، تاريخ بدء سريان وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني المنكسر وبين المقاومة الفلسطينية المنتصرة.

لقد هزت ضربة 7 أكتوبر 2023، التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في قلب ما يسمى غلاف غزة، المحصن بأحدث أجهزة التجسس والمراقبة، الكيان الصهيوني وزلزلت أسس وأركان وجوده الاستيطاني المبنية على سردية التفوق العسكري والتكنلوجي والاستخباراتي، وهي الأسس والأركان التي حولتها ضربة 7 أكتوبر إلى مجرد أساطير كارطونية سرعان ما تبخرت بين عشية ضربة 7 أكتوبر وضحاها، فلا الاستخبارات الصهيونية، ولا حتى الأمريكية، تمكنتا من رصد حركة المقاومة وهي تتدرب، لأشهر وربما لسنوات، لتنفيذ هذه الضربة المهينة والقاتلة، ولا تكنلوجيا التنصت والتجسس عالية الجودة استطاعت رصد حركة المقاومة وهي تخترق السياج وجدار العار العازل بين قطاع غزة ومحيطها المجالي، ولا الجيش الصهيوني المدرب والمسلح بأفتك أنواع الأسلحة استطاع التصدي لضربة 7 أكتوبر لإجهاضها والإجهاز عليها قبل سريان مفعولها، ولا «القادة السياسيون» للكيان الصهيوني استطاعوا تحليل ما وقع وكيف وقع لاستخلاص العبر من هذا الهجوم المباغت الذي أصاب الكيان في مقتل.

وكل ما استطاع الكيان الصهيوني فعله للتعاطي مع معركة طوفان الأقصى، هو أنه دفع بما لا يقل عن 300 ألف جندي لاقتحام قطاع غزة وشن حرب إبادة جماعية شاملة في حق الشعب الفلسطيني وحرب تطهير عرقي عنصري لمحو الوجود الفلسطيني من على قطاع غزة، وعمل على تدمير كل شيء عبر القصف الجوي البحري والبري، حيث دمر جميع المستشفيات؛ وحوالي 90% من المنازل على رؤوس ساكنتها؛ والمساجد؛ والجامعات؛ والمدارس؛ والطرقات؛ والشوارع؛ وسيارات الإسعاف؛ وقتل عشرات الآلاف من المدنيين/ات، نصفهم/ن من الأطفال والنساء (47896 شهيدا(ة)؛ فضلا عن قتل واعتقال وتعذيب الطواقم الطبية والتمريضية والصحافيين/ات ونساء ورجال الإسعاف، والآلاف من المواطنين/ات العزل؛ وتمت إصابة ما يزيد على 117791 فلسطينيا(ة)، وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين/ات من منازلهم/ن، واغتيال بعض قادة المقاومة الفلسطينية واللبنانية (هنية والسنوار ونصر الله وغيرهم)، ملوحا بأن أهداف الحرب هي القضاء على حماس وتدمير الأنفاق وتحرير المحتجزين.

انكسار الكيان البغيض وفشله في تحقيق أي من أهدافه العسكرية المعلنة:

وبعد 471 يوما من هذه الحرب البربرية والهمجية المدمرة، لم يستطع الكيان الصهيوني تحقيق أي من أهدافه العسكرية المعلنة، فلا هو قضى على حماس ولا على المقاومة الفلسطينية الباسلة بكل فصائلها، ولا هو دمر الأنفاق، ولا هو استرجع أو «حرر» المحتجزين/ات، وذلك رغم أنه استهدف القطاع بآلاف الأطنان من القنابل والصواريخ بما في ذلك المجرمة دوليا، ورغم أنه ظل طوال هذه الحرب يتلقى الدعم السياسي والعسكري السخي من الدول الإمبريالية الغربية بقيادة أمريكا ومن طرف الأنظمة العربية الرجعية وخاصة الأنظمة المطبعة معه وضمنها النظام المخزني المغربي الذي فتح الأبواب على مصراعيها لتوغل الكيان الصهيوني في بلادنا، ورغم أن كل هذه الحرب دارت على رقعة جغرافية صغيرة لا تتجاوز 270 كلم مربع، ورغم أن القطاع كان يعيش تحت حصار صهيوني غاشم منذ ما لا يقل عن 75 سنة من الاحتلال الصهيوني المباشر لأرض فلسطين، ومع ذلك فشل الكيان فشل ذريعا في تحقيق أهدافه، فلم يبق أمامه أي خيار آخر غير خيار الخضوع لإرادة المقاومة والتفاوض معها من أجل وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين، على قاعدة رؤية المقاومة ومطالبها وشروطها التي أعلنتها منذ أول يوم من بدء حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، ومن بينها أن الكيان المحتل لا يمكنه استرجاع المحتجزين لديها بقوة النار مهما كان حجمها إلا إذا أراد استرجاعهم في النعوش، وأن إطلاق سراحهم أحياء لا يمكن أن يتم إلا عبر المفاوضات التي تفضي إلى وقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين/ات والأسرى والأسيرات الفلسطينيين/ات وفق شروط معينة، تحددها المقاومة من موقع القوة والصمود والتحدي.

هكذا إذن، استسلم الكيان البغيض لشروط المقاومة، ورمى خلف ظهره كل الأهداف والتصريحات والروايات التي ظل يرددها طيلة 471 من الحرب اليومية المدمرة، وبدا ضعيفا، هزيلا، منكسرا أمام صمود المقاومة الفلسطينية ومواجهتها الباسلة له عبر حرب عصابات شجاعة ومنظمة فيها كثير من الإبداع في ميدان القتال الضاري من مسافات الصفر، فحولت المقاومة رمال غزة الأبية إلى قبور لدبابات وآليات العدو العسكرية، وتمكنت من قتل آلاف الجنود الصهاينة بمن فيهم أصحاب رتب عسكرية كبيرة ومن مختلف ألوية الجيش الصهيوني بما في ذلك من قوات النخبة، وظلت المقاومة صامدة وشامخة إلى اليوم الذي تم فيه وقف إطلاق النار.

انتصار المقاومة، دروس للتاريخ:

لقد انتصرت المقاومة الفلسطينية على العدو الصهيوني رغم الدمار الشامل للقطاع، وفرضت عليه الجلوس إلى طاولة المفاوضات كخيار وحيد أمامه لاسترجاع المحتجزين/ات وفق شروطها، والتي من بينها وقف إطلاق النار وإطلاق سراح العديد من الأسرى والأسيرات الفلسطينيين/ات بمن فيهم/ن قادة بارزون (خالدة جرار، البرغوتي، سعدات) ومحكومون بمؤبدات ومدد سجنية طويلة، والانسحاب من القطاع، وعودة الفلسطينيين/ات إلى منازلهم/ن ...، لقد انتصرت المقاومة، ومعها الشعب الفلسطيني، لأنها:

أولا، منعت الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافه العسكرية: القضاء على حماس وتدمير الأنفاق واسترجاع المحتجزين؛

ثانيا، لم تستسلم للعدو ولم ترفع أبدا الراية البيضاء، ولم تركن لشروطه، بل ظلت، طيلة ما يزيد على 15 شهرا من الحرب المدمرة، متواجدة في ساحات الوغى، تكبد العدو الخسائر في الأرواح وفي المعدات العسكرية، وتلقنه الدروس في المقاومة والصمود والتحدي، بشكل متجدد ومبدع وملهم، فالمدافع عن أرضه حين لا يستسلم فهو منتصر، والمهاجم المعتدي حين لا يقضي على المدافع فهو منهزم؛

ثالثا؛ حافظت على قوتها وتوهجها وقدرتها على إعادة هيكلة أجهزتها وألويتها كلما تعرضت لضربات موجعة (اغتيال هنية والسنوار وبعض قادتها العسكريين...) وعوض أن يقضي العدو على المقاومة، وجد نفسه أمام مقاومة متجددة ومتشعبة ومتكاثرة؛

رابعا؛ حافظت على تجدرها وسط حاضنتها الشعبية بل استطاعت تجنيد الآلاف من شباب هذه الحاضنة في ظل الحرب والحصار، وكسبت المزيد من الثقة من طرف جماهير الشعب الفلسطيني ليس فقط في غزة بل وأيضا في الضفة الغربية والقدس وأراضي 48 وفي الشتات؛

خامسا، عبرت على استيعابها العالي والعميق لمفهوم حرب العصابات طويلة النفس، فأبدعت أشكالا غير مسبوقة في هذا النوع من الحروب، كالقتال من مسافة الصفر، وجر العدو، إلى الكمائن، واقتصاد كبير ومدروس في الجهد البشري وفي استعمال السلاح (الاكتفاء بمقاتل إلى مقاتلين خلال المواجهات المباشرة، واستعمال صاروخ واحد لتدمير مركبات العدو...)؛

سادسا: حافظت على معظم الأنفاق، وخاصة الأنفاق الاستراتيجية (وما خروج السيارات رباعيات الدفع يوم تسليم الأسيرات إلا مؤشر قوي على ذلك)، وتمكنت، من خلالها، من مباغتة العدو وتكبيده الخسائر المرّة الكبيرة؛

سابعا: حافظت على وجود أغلب المحتجزين/ات لديها أحياء، وأكدت قدرتها على تنقيلهم/ن من مكان إلى آخر لتفادي تعرضهم/ن للقتل عبر القصف المستمر من طرف الكيان الصهيوني، من أجل رفع سقف المطالب خلال المفاوضات؛

ثامنا: كسرت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، الذي أصبح هشا وهزيلا وضعيفا أمام ضربات المقاومة الممتدة في الزمان والمكان بشكل يومي خلاق، أغلبها من مسافات الصفر؛

تاسعا، تمكنت من جلب الدعم السياسي والعسكري من جبهات الإسناد في إطار محور المقاومة (حزب الله، الحشد الشعبي بالعراق، الحوثيون في اليمن، حكومة إيران)، وهو ما شكل سابقة رائعة من نوعها في مواجهة العدو الصهيوني على أكثر من جهة.

انتصار المقاومة، دروس للتاريخ:

هي دروس كثيرة يمكن استخلاصها من انتصار المقاومة، يمكن تكثيفها فيما يلي:

– درس الوحدة: شكلت وحدة العمل القتالي بين جميع الفصائل الفلسطينية المسلحة، أحد أهم أسباب هذا الانتصار، إذ شكلت غرفة عمليات مشتركة، وساهم كل فصيل، من موقعه وحسب قدراته، في مواجهة العدو دون تردد أو تخاذل، وشكلت هذه الوحدة جوابا عمليا، سياسيا وميدانيا، على واقع الانقسام الفلسطيني، وأعطت نموذجا فريدا حول أهمية العمل الوحدوي المشترك، وهو ما شكل رافعة قوية لتكبيد العدو خسائر فادحة؛ وعلينا تذكر أن العديد من العمليات العسكرية تم تنفيذها بشكل مشترك بين بعض الفصائل الفلسطينية في تناغم تام مع مفهوم العمل الوحدوي كسبيل لا محيد عنه لدحر الاحتلال البغيض؛

– درس الصمود: ما كان للمقومة أن تنتصر لو لم تكن لها إرادة قوية وقناعة راسخة بأن هذا الاحتلال يمكن إلحاق الهزيمة به، مهما طالت الحرب، ومهما كانت التضحيات، ومهما كان حجم الدمار الذي يلحقه بقطاع غزة وبسكانها، هذه القناعة وتلك الإرادة، وجدتا ترجمتهما العملية في الصمود الأسطوري لكل من المقاومة المسلحة وللشعب الفلسطيني الغزاوي، فبهذا الصمود الأسطوري (مع التشديد على وصفه بالأسطوري)، استطاعت المقاومة الإبقاء على وجودها فوق وتحت الأرض، ممتلكة لقرارها ولإرادتها بمواصلة المواجهة في جميع الظروف والأحوال، رغم اختلال موازين القوى بين عدو محتل يمتلك أفتك أنواع السلاح ومقاومة تقاتل بأسلحة بسيطة محلية الصنع في غالبيتها، وبهذا الصمود استطاع الشعب الفلسطيني – الغزاوي خصوصا– البقاء على أرضه، متشبثا بالحفاظ على وجوده فوقها حيا أو مستشهدا، ومن هنا نفهم احتضانه للمقاومة التي شكل حاضنتها الشعبية، ورغم كل الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الكيان المحتل في حق الشعب الفلسطيني من قتل وتشريد وتدمير لكل شيء، لم تستسلم المقاومة ولم يرحل الشعب عن أرضه؛

– درس التحدي: لقد تحدى الشعب الفلسطيني، ومعه مقاومته الباسلة، كل الإكراهات التي فرضتها حرب الإبادة عليه، القتل اليومي للنساء والشيوخ والأطفال والطواقم الطبية وطواقم الإسعاف والصحافيين/ات، وتدمير المباني والمدارس والمستشفيات وقطع الماء والكهرباء ومنع دخول المساعدات، والتجويع وقصف مناطق النزوح والتهجير القسري والتطهير العرقي...كل ذلك تحداه هذا الشعب العظيم من أجل الانتصار لقضيته التي استرخص كل شيء من أجلها بما في ذلك التضحية بالحق في الحياة؛

– درس الاجتهاد والإبداع في أساليب القتال والمواجهة: لم تكتف المقاومة بخوض أساليب القتال العادية المتعارف عليها، التي تجري عادة بين الجيوش المنظمة، بل خاضت حرب عصابات منظمة في المدن، وحولت الأنفاق والمباني والشوارع والطرقات والأنقاض والأنفاق إلى أساليب في حد ذاتها للقتال، فقامت بتفخيخها ونصب الكمائن فيها، وأنجزت فيها ومن خلالها عمليات عسكرية نوعية، فكبدت العدو عبرها خسائر فادحة، واجتهدت في تدبير المعركة حسب الظروف والخصوصيات التي فرضتها الحرب، فكان المقاتلون يخرجون من بين الأنقاض أو من داخل الأنفاق ليلتحموا في مشاهد بطولية مع دبابات العدو وعناصر جيشه وجها لوجه ومن مسافات الصفر، وكثيرة هي المشاهد التي كانت تنشرها المقاومة حول إبداعاتها المذهلة في الحرب؛

– درس التجذر وسط الشعب: ما كانت المقاومة لتنتصر لو كانت معزولة عن حاضنتها الشعبية، ولأنها تمكنت من فرض وقف إطلاق النار على العدو، فلأن من بين أهم عوامل انتصارها هو تجدرها وسط شعبها، الذي تشبث بها وضحى بكل شيء في سبيل احتضانها وحمايتها ودعمها، ولعل الحشود الجماهيرية التي خرجت تهتف بالمقاومة خلال عملية تسليم الأسيرات لخير دليل معبر على الالتحام الوجودي بين المقاومة وحاضنتها الشعبية، وبفضل هذا الالتحام استطاعت المقاومة استقطاب وضم عشرات الآلاف من الشباب إلى صفوفها في ظل الحرب المدمرة؛

– درس الانفتاح على شعوب العالم: استطاع الشعب الفلسطيني، ومعه مقاومته الباسلة، كسب الرأي العام الشعبي على الصعيد العالمي، وجزء عريض من الرأي العام الرسمي (على مستوى الدول والأنظمة)، فأصبحت القضية الفلسطينية حاضرة في كل مكان وممتدة في الزمان طيلة كل هذه الشهور التي خيضت فيها الحرب، ففي الوقت الذي حاول فيه العدو الصهيوني محو غزة وفلسطين من العالم، أصبحت غزة وفلسطين حاضرتين بقوة في كل منطقة في العالم، وأصبحت الجماهير في العديد من العواصم والمدن تنظم المسيرات والوقفات والمهرجانات والاعتصامات لنصرة القضية الفلسطينية وغزة والشعب الفلسطيني الصامد ومقاومته الشامخة، كل ذلك أعطى نفسا قويا لصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة؛

– درس التعامل الإنساني الراقي مع المحتجزين/ات: أبهرت المقاومة العالم بتعاملها الإنساني الراقي مع المحتجزين/ات، لقد ظهرت المحتجزات «الإسرائيليات» في صحة جيدة، ومعنويات عالية، يرتدين ملابس جميلة، تبدو على محياهن علامات الفرح بالإفراج عليهن، وعلامات الارتياح للوضع الآمن الذي كن عليه طيلة شهور الاحتجاز، وكن يتسلمن هدايا المقاومة بكل أريحية، ويلوحن بأياديهن وبشارات النصر والشكر للمقاومة وللجماهير الفلسطينية الغفيرة التي حلت بعين المكان، كانت المشاهد جد مؤثرة أظهرت للعالم، وللكيان الصهيوني تحديدا، أن المقاومة الفلسطينية لا تؤمن فقط بالقيم الإنسانية النبيلة، ولكنها تمارسها على أرض الواقع حتى مع محتجزي/ات عدوها الغيض، وفي المقابل ظهر الأسرى الفلسطينيون والأسيرات الفلسطينيات المفرج عنهم/ن في أوضاع صحية صعبة نتيجة لما مدرسه عليهم/ن الكيان الصهيوني من تعذيب وتجويع وعزل انفرادي في ظروف سيئة للغاية.

هذا الدرس حطم رواية الكيان الصهيوني التي ظل يرددها إعلاميا، والتي مفادها أن المحتجزات يتعرضن للتعذيب والاعتداءات المتكررة والاغتصاب، وأظهر أن الكيان البغيض لا يروج إلا الأكاذيب التي دحضتها المشاهد التي شاهدها العالم بالصوت والصورة.

فتحية عالية لك أيها الشعب العظيم الذي لا يقهر وتحية عالية لك أيتها الفصائل الفلسطينية المقاومة، أما الكيان الصهيوني فلن يكون مصيره إلا مرميا في مزبلة التاريخ.

القنيطرة: بتاريخ 26 يناير 2024

حق ممارسة الإضراب بين محاولات الاجهاز وضرورة المواجهة

منذ سنة 2002، توالت محاولات النظام المخزني وطبقته المتحكمة في مفاصل السياسة والاقتصاد، نزع حق الإضراب كأهم سلاح بيد الطبقة العاملة والشغيلة عموما للدفاع عن مصالحها وصيانة مكتسباتها. تجلى الهجوم الطبقي الرأسمالي على هذا الحق الذي انتزعته الطبقة العاملة بفضل نضالها وتضحياتها من خلال تطبيق ما سمي الأجر مقابل العمل، ثم العمل على تمرير مخطط فرض قوانين تجرم الإضراب عمليا، بواسطة «المؤسسات» المخزنية الفاقدة للشرعية. قوبل هذا المخطط النيوليبرالي برفض التنظيمات النقابية المناضلة وجبهات النضال ضد مشروع القانون المكبل لممارسة حق الإضراب وكذا المستهدف للحق في التقاعد...

في ملف هذا العدد، نحاول مقاربة تجليات هذا الهجوم الطبقي على ممارسة الحق في الاضراب مع استحضار تاريخ انتزاعه...

الحق في الإضراب مكسب تاريخي للطبقة العاملة فوق حسابات وتشريعات الرأسمال المفترس وإسقاطه مهمة ضرورية لحماية الحريات النقابية

ح.ا!

1) في التأطير النظري والتاريخي للحق في الإضراب:

في التطور التشريعي للحق في الإضراب:

إذا تأملنا في الترسانة القانونية لدول رأسمالية المركز التي عرفت الثورة الصناعية في القرن 19 في موضوع الإضراب، والتي ارتبطت بنشأة الطبقة العاملة الصناعية التي سكنت المدن الجديدة، لدرجة أصبحت بعض المدن مدن عمالية تماما، سنجد أن كل التشريعات أو أغلبها مرت بالمراحل التالية:

• مرحلة تشريعات تجريم الاضراب والتجمعات العمالية كرد فعل على قيام العمال بالتوقف عن العمل لمقاومة الاستغلال البشع (بداية ق19)

• مرحة تشريعات تقنين حركة الاضراب وتكبيله بقوانين ومساطر (أواسط ونهاية ق19)

• مرحلة تشريعات الاعتراف الدستوري بالحق في الإضراب والعمل على تقنينه بقوانين تنظيمية ومساطر خاصة.

وإذا تأملنا في هذا التطور القانوني والتنظيمي والمسطري ورأينا ماذا كان يجري في واقع المدن العمالية وواقع الطبقة العاملة منذ ق19 سنجد أن الطبقة العاملة كانت تخوض إضرابات قوية ومزلزلة متحدية كل الإجراءات القمعية ومتحدية التسريح عن العمل نفسه، بل وصل الأمر بالطبقة العاملة إلى مشارف الثورة العمالية في عدد من الدول الأوروبية وفي الو. م.أ في أواسط ق19 حتى أن هذه الظروف دفعت كارل ماركس إلى التنبؤ باحتمال نجاح الثورة الاشتراكية في بلدان الغرب الرأسمالي. هذا الأمر هو الذي فرض على الدول الأوروبية مراجعة هذه القوانين في البرلمانات في اتجاه بالحريات النقابية ومنها الحق في الاضراب كمكتسبات عمالية أو في اتجاه معاكس تماما للتخلي عنها واللجوء إلى المنع المطلق والقمع الأسود خلال الأزمات الحادة للرأسمالية حين وصلت الفاشية والنازية والديكتاتوريات العسكرية إلى الحكم كما في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وحكومة فيشي الفرنسية ... أو التخلي عن بعضها ثم العودة من جديد للاعتراف الدستوري بالحق في الإضراب وتحقيق مكتسبات تشريعية مهمة للحركة العمالية بفضل نضالها الطبقي وتغير موازين القوة لصالحها خصوصا بعد الحرب ع2.

كما أن المد الاشتراكي وقوة الحركة العمالية والنقابية منذ الثورة البلشفية (1917) فرض حق الإضراب كتشريع على الصعيد الدولي مع تأسيس «منظمة العمل الدولية» O.I.T (تأسست سنة 1919) (اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (رقم 87) لعام 1948 ثم اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم 98) لعام 1949 -) وهي الاتفاقيات التي تعتبر «العمل ليس سلعة» وتضمن «الحق في العمل النقابي» و«الحق في الإضراب» ضمنه (وهذه الاتفاقيات لم تصادق عليها الدولة المغربية بعد)، ثم بعد الحرب ع2 مع إصدار «الشرعة الدولية لحقوق الانسان» وتطورها إلى الآن والتي تعتبر «الحق في الإضراب من حقوق الإنسان».(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ل1976) ورغم عدم وجود اتفاقية خاصة بالحق في الاضراب لحد الآن إلا أن الإضراب مكفول كحق في القانون الدولي لحقوق الانسان ويتم إعداد تقارير حول الدول التي تقوم بانتهاك هذا الحق من طرف «منظمة العمل الدولية» و«اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «desc. كما يتم التطرق إليه في «آليات الاستعراض الدولي الشامل» و«التعليقات التفسيرية العامة» وغيرها لo.i.t ولجنة desc .

من خلال ما سبق يتأكد أنه لم تكن في يوم من الأيام الدول أو البرلمانات سباقة إلى إحقاق حق تشريعي لفائدة العمال، فالحقوق المكتسبة للحركة العمالية ومنها الحق في الإضراب قدمت فيه تضحيات وأطلق الرصاص على العمال وسالت فيه دماء وكسرت أضلع وسقطت فيه أرواح كثيرة وتمت فيه محاكمات وأحكام بالسجن وطرد تعسفي ولا تزال هذه الانتهاكات موجودة، هذا ما يجب تذكره دائما حين الحديث عنها.

في دور الفكر والحركة الاشتراكية/الشيوعية في الدفاع عن الحق في الإضراب:

الفكر الاشتراكي /الشيوعي هو الفكر المؤسس والموجه للحركة العمالية على أسس طبقية ضد الاستغلال الرأسمالي وهو الفكر الذي وقف في صف الحركة العمالية العالمية خلال نضالاتها من أجل حقوقها الاقتصادية من جهة ومن أجل فرض حقوق قانونية وتشريعية لصالح الطبقة العاملة ومنها الحق في الاضراب والحقوق الشغلية والنقابية .فإذا كان الاشتراكيون الطوباويين كانوا يرفضون «الصراع» ويفضلون «التعاون الطبقي» ولهذا لم يكونوا متحمسين للدفاع عن الإضراب كوسيلة لفرض الحقوق ،فإن الاشتراكيين الفوضويين اعتبروا الإضراب العام وسيلة أساسية للوصول على السلطة ، أما كارل ماركس وإنجلز و«البيان الشيوعي» وكل الأدبيات الاشتراكية العلمية اللاحقة من كتابات ومنشورات وجرائد فإنها دأبت على تحريض العمال على الاضراب ودعمهم فيه كما أن تنظيرات الفكر الماركسي تكشف الخلفيات الطبقية لقمع الدولة و لتشريعاتها ،وفي المقابل أغلب إن لم نقل كل التنظيرات والكتابات البورجوازية كانت «تجتهد» لتقنين الاضراب ولمنعه ولتجريمه ولجعله من سابع المستحيلات عبر مختلف الحيل القانونية والمسطرية ، فلا يمكن أن تجد منظرا ماركسيا لا يتعرض لتيمة الإضراب كما لا تجد تنظيما ماركسيا إلا وتجده من المدافعين عن الإضراب وعن الحق في استعماله كوسيلة أساسية للدفاع عن الحقوق وكتعبير حي عن التناقض بين «العمل» و «رأس المال» ويمكن الرجوع إلى تنظيرات أبرزهم في الموضوع ومنهم : ماركس وإنجلز ولينين وروزا لكسمبورغ وتروتسكي (قبل الثورة البلشفية خصوصا) وماو ... ورغم بعض الاختلافات الجزئية أو المرتبطة بتجارب الحركات العمالية والحركة الماركسية فعموما يمكن تلخيص التصور الماركسي اللينيني لموضوع الإضراب فيما يلي من منطلقات أساس:

• الاضراب هو تعبير أساسي عن التناقض بين الرأسمال (البورجوازية) والعمل (الطبقة العاملة)

• الاضراب وسيلة نضالية يلعب دورا أساسيا في تكوين وتدريب وتربية العمال على الوعي بمصالحهم الجماعية والطبقية وكذلك بدورهم في حركة التاريخ الثورية.

• الاضراب نوعان أساسيان: الإضراب الاقتصادي يهدف إلى تقليص شروط الاستغلال والاضراب السياسي يهدف إلى القضاء على أصل الاستغلال والارتباط بينهما جدلي.

• الإضرابات هي تمرين يجمع العمال وينتظمون في نقابات أو في مجالس عمالية (السوفيات مثلا في التجربة الروسية...) والتي حين تتحقق جماهيريتها تصبح أنوية الشكل الجديد للسلطة البديلة /سلطة العمال.

• الإضرابات في حاجة إلى قيادة وطلائع واعية ومنظمة سياسيا ونقابيا وعماليا لتأطير العمال ومعاركهم سياسيا ونقابيا.

2) الحق في الإضراب في المغرب:

تأسيس الحركة العمالية في البلدان المستعمرة ومنها المغرب كان في الغالب امتداد للحركة العمالية في المركز الرأسمالي قبل أن تتجذر مع نمو الطبقة العاملة المنجمية والصناعية والخدماتية الحديثة في البلدان التبعية وبروز تنظيمات حركات التحرر الوطني التي تسملت قواها التقدمية في الغالب قيادة التنظيمات العمالية. وإذا كان «المعمرون «الفرنسيون من موظفين وعمال قد استفادوا من الحق في الاضراب والحقوق النقابية في إطار «الكونفدرالية العامة للشغل» C.G.T ثم في إطار «الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب» U.G.S.C.M من الحقوق النقابية المكتسبة في فرنسا فإن العمال المغاربة لم يستفيدوا من كافة مكاسب الحركة العمالية كما هي في بلدان المركز وخصوصا الحق في التنظيم النقابي والحق في الاضراب والمساواة في الأجور إلا بعد نضال ومحن كذلك، حيث كانت هناك تشريعات تمنع المغاربة من الحقوق النقابية ومن الحق في الاضراب إلى حدود بداية الأربعينات من القرن 20.

لقد نقل الدستور الأول الممنوح ل 1961 حرفيا تقريبا ديباجة الدستور الفرنسي ل 1946 وكذا دستور 1958 حول أن الحق في الاضراب مضمون وسيأتي قانون تنظيمي له.

وتجدر الإشارة أن من أهم الأسباب لعدم طرح قانون ينظم /يكبل الحق في الاضراب في العقود السابقة أن الحركة العمالية وحركة اليسار الجذري كانت إلى حد ما قوية وديناميكية وكل قانون لن يكون في صالح الطبقة العاملة كانت ستتصدى له، كما أنه من البديهي أن تختار البورجوازية سن التشريعات في «مرحلة الجزر» لتكون مكبلة للحريات النقابية لصالح الباطرونا والرأسمال ولدولة القمع الطبقي.

إن اختيار الظرفية الحالية للانصياع لتوصيات المؤسسات الدولية المالية والتجارية الرأسمالية يأتي من خلفية وقراءة أن الظرف «مناسب»وأن التنظيمات النقابية ليست لها الجاهزية الفكرية والسياسية لمواجهة المخططات الطبقية للنظام وأن جزء من الطلائع «منهكة» بالقمع أو تم استقطاع بعضها ، وبالتالي «يسهل» تمرير العديد من المخططات الجهنمية ضد العمال والمأجورين والموظفين بالإضافة إلى ضغط الرأسمال المالي العالمي ومؤسساته ووضعه لأجندات تفكيك القوانين الشغلية.

3) - في مقاومة القوانين التكبيلية والتجريمية للحق في الإضراب:

التقت عوامل رئيسية من وراء الجري وراء مشاريع قوانين تنظيمية ومساطر خاصة لتجريم الحق في الاضراب وللحقوق النقابية وتكبيلها إلى أقصى حد أكثر مما هي عليه الآن ومنها

● الهجوم النيوليبرالي التشريعي على الحقوق (حقوق الانسان عامة والحقوق العمالية خاصة) بهدف شل حركة مناهضة رأس المال والاستثمارات المحلية والأجنبية أو «التشويش» عليها أو محاولة فرض حقوق عمالية عليها.

● حماية الشركات تشريعيا وماليا من المال العام حتى لا تضطر إلى الإغلاق (تشريعات الإغلاق Le Lock-out)

● الهجوم على العمل النقابي المكافح والديمقراطي من خلال: (الحظر العملي للحق في الاضراب في المؤسسات الخاصة رغم أنه حق دستوري - التدخلات السلطوية تكون لصالح الباطرونا - لجان التحكيم والمصالحة معطلة أو فاسدة وفي خدمة الباطرونا في الغالب- سلاح الطرد التعسفي- استعمال الجيش الاحتياطي للعمال من أجل كسر الإضرابات -منع تسلم الملفات القانونية للفروع النقابية...)

● العمل على تفكيك مفاهيم منظومة العمل (تحويل العمل إلى سلعة) وتنظيمات العمال (دفع النقابات للتعاون الطبقي) وعبر تفكيك العمل الجماهيري: العمل عن بعد / المقاولات من الباطن

/ تنقيل وحدات الإنتاج الصناعية أو الخدماتية.
جعل الحركة النقابية أداة طيعة وتكبيلها باتفاقيات شراكة لصالح رأس المال
إن الدولة المغربية تقوم بتمرين التلميذ النجيب للبنك الدولي ولتوصيات اتفاقية التجارة الحرة والمبادلات وتفتح باب الاستثمار المستقبلي للحيتان وتوسيع التغلغل للرأسمال الأمريكي والصهيوني لنهب خيرات الوطن من جهة ومن جهة ثانية لتوفير شروط اجتماعية وسياسية وتشريعية تكبل الطبقة العاملة وتجعل أسلحتها النضالية بدون مفعول أو تجعلها أسئلة صدئة متآكلة وتجعل الطبقة العاملة غيرة قادرة على خوض الاضراب، وإذا قررت خوضه عليها أن تفكر كبيرا في المسأطر المعقدة والمقيدة لذلك، وفي العواقب التجريمية للحق في الإضراب. ومن جهة ثالثة تشجيع الأرستقراطية النقابية والعمل على إفسادها بالريع وإبعادها جزئيا أو كليا عن المصالح الاجتماعية والطبقية الاستراتيجية وعن الفكر العمالي لصالح «فكر التعاون الطبقي».

4) ما العمل؟

في الحقيقة يصعب تسطير ما العمل؟ إذا لم تكن القوى النقابية والسياسية المناصرة للعمال والموجودة في الساحة مهيئة لذلك تماما ولها الإرادة والتصور لمواجهة هذه المشاريع القانونية الخطيرة التي تستهدف الطبقة العاملة ومكتسباتها: فالحركة العمالية واليسار المناضل عليها الإجابة عما يلي:
+ في تحديد الهدف: إسقاط قانون الاضراب أم ترميمه أو فقط تسجيل موقف المعارضة أمام القواعد وترك القانون يمر؟ إن كل هدف يحدد بالتوالي الخطط لتحقيقه.
+ في تحديد الوسائل:
-الاعتماد أساسا على المؤسسات المخزنية (البرلمان؟) وعلى المرافعات الفوقية.
-أم الاعتماد أساسا على جماهيرية الفعل النضالي وحراك الشارع كما كان الحراك التعليمي في السنة الماضية؟
-استعمال «الإضراب» و«الإضراب العام» كسلاح لكسر هذا التوجه الرجعي التراجعي التشريعي أم المساهمة في قتل هذا الشكل النضالي عبر النضال الرمزي خارج وحدات الإنتاج فقط وبطرق لا توحي بإرادة إسقاطه؟
+ في العمل الوحدوي:
-الاعتماد على العمل الوحدوي و«الهجوم الوحدوي» الذي يغير موازين القوة ويفرض صوت الحركة العمالية في الشارع أم الاعتماد على مرافعات وتحركات رمزية وفوقية لتسجيل الموقف فقط وليس لتغيير موازين القوة.
-استغلال الفرصة لتوحيد الحركة العمالية أم استغلال الفرصة للمزيد من البلقنة والتشتيت ومزايدات غرور قيادات الأرستقراطية النقابية.
إن المرحلة تتطلب وضع هدف واضح لا غبار عليه:
- إسقاط القانون الحالي لتكبيل وتجريم الحق في الاضراب
- اعتماد الهجوم الوحدوي كهدف لكل الطلائع العمالية وفي مختلف المركزيات والنقابات المناضلة
- استعمال الإضراب والاضراب العام كسلاح لإسقاط هذا المشروع الجهنمي، ولرد الاعتبار للإضراب نفسه كحق تاريخي غير قابل للتصرف البورجوازي.
- المطالبة بالسلم المتحرك للأجور كجواب على هواجس ضمان «استقرار العمل» في المؤسسات الخاصة، واحترام الحقوق الشغلية.
- تجريم أعمال محاربة التنظيم النقابي من طرف السلطات والباطرونا وتجريم فعل عدم تسلم الملفات القانونية أو تسليم وصولات الإيداع في مخالفة صريحة للقوانين المخزنية نفسها
- رفع يد أجهزة الدولة عمليا عن حق الحريات النقابية وفرض توقيع الدولة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحريات النقابية والحق في الاضراب والالتزام بها.

2025-01-17

الخلفيات النيوليبرالية للقانون التنظيمي للإضراب

قاشا كبير

ليست النيوليبرالية في عمقها سوى إعادة بعث مشوه للعالم الرأسمالي في عشرينيات القرن الماضي، والذي انتهى بالكساد العظيم ثم الحرب العالمية الثانية، ولذلك فالنيوليبرالية هي عودة جديدة للاستعمار لمحق كل القوانين السيادية ولإزالة كل العوائق والضوابط والحدود والحواجز أمام دخول وخروج البضائع و رؤوس الأموال، و ترك البلاد مشرعة على مصراعيها أمام الشركات المتعدية الجنسيات وتمكينها من صناعة القرار الداخلي والتشريع في جميع المستويات بالشكل الذي يسمح للرأسمال من حفظ أمنه وحريته و مصالحه، أما الدولة فغير مسموح لها بالتدخل الا بالقدر الذي يفيد السوق، ويضمن إلغاء كل القيود على أسواق العمل وتخفيف الضرائب على الأغنياء، وتحفيض الضرائب يعني إعطاء الأموال للأغنياء والشركات ليزدادوا ثراء فوق ثرائهم بكل بساطة، علما أن التاريخ لم يقدم ولو دليلا وحيدا على أن تقليل الضرائب يساعد في النمو الاقتصادي أو له أية فائدة، ناهيك عن تقليص حجم الميزانية العامة وتخفيض الأجور الحقيقية والإنفاق العام والتخلص من كل القطاعات العمومية مقابل إغداق الانفاق على أدوات القمع بكل أشكاله ومجالاته، وفي هذا الصدد يندرج قانون المالية لسنة 2025 فمن أصل 28.906 منصب مالي برسم سنة 2025 استفادت وزارة الداخلية من 7.744 منصب وإدارة الدفاع الوطني من 5.792 والمندوبية العامة للسجون من 1000 منصب في حين أن وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي لم تحصل سوى على 364 أي أقل حتى من وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ب400 منصب، بالشكل الذي يحول البلد إلى دولة أمنية مخيفة مستعدة لتهش كل من يقف في وجه آلهة الربح .

علاقة بما سلف فإن مشروع القانون التنظيمي للإضراب يندرج ضمن المبادرات التشريعية التي تهدف لتصفية كل أدوار الدولة الاجتماعية والتخلص من كل القوانين والضوابط التي تقيد حرية الرأسماليين، وتخليصهم من كلف تنظيمات الطبقة العاملة وقوة الحركة الاحتجاجية بما يسمح للطوفان التدميري للنيوليبرالية بتوسيع سوقه ليطال الصحة وقطاع التعليم والضمان الاجتماعي ورأسملة أنظمة التقاعد عبر ما يسمى حاليا إصلاح صناديق التقاعد والتي ليست في عمقها سوى سرقة للأجور و الأعمار وجعل كل شيء في الحياة سلعة نقدية، وهذا نفس ما أكد عليه وزير التشغيل المغربي في تقديمه لمشروع القانون التنظيمي أمام لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب بالقول إن هذا النص لبنة أساسية لاستكمال الترسانة القانونية التي تهم الحقل الاجتماعي وستتعزز عبر إعادة النظر في مدونة الشغل وقانون الوظيفة العمومية مما من شأنه تعزيز فتح أبواب الاستثمار وتحفيزه لولوج السوق الوطنية بكل أمان، وبذلك فإن هذا القانون يندرج ضمن مسلسل تسريع تحويل تام لكل ملكية الدولة إلى الشركات الخاصة وذلك عبر سياسة هجومية منظمة على النقابات العمالية من خلال تجريم أي إضراب غير مرتبط بظروف العمل وتحسين الوضعية المادية للمضربين، كما حددت ذلك المادة الثانية من قانون الاضراب، مجرمة بذلك كل اضراب يمكن ان يمتد لمساءلة التوجهات الاقتصادية للدولة بإيراد مقتضى فريد بهذا الشأن في عبارة لا غموض فيها في المشروع بصيغته الاولى والذي يقول في المادة الخامسة بأنه: «يعتبر كل اضراب لأهداف سياسية ممنوعا» و تم استبدالها في الصيغة المعدلة ب» كل اضراب يمارس خلافا لأحكام هذا القانون هو اضراب غير مشروع»، و بذلك سعى المشرع لتكبيل يد الطبقة العاملة وعموم الكادحين بتجريم كل فعل نضالي يهدف الى الدفاع عن مدخراتهم و ثرواتهم الوطنية وحمايتها من أن تطالها أيادي لصوص الرأسمال.

مما لاشك فيه أن الرأسمال لايريد دولة ضعيفة لاتنفعه، فهو يريدها ان تكون قوية بما يمكنه من توسيع الأرباح والتوحش في الاستحواذ على الثروات، دولة في خدمته تهيء له كل أسباب تجاوز معوقات تمدد السوق واتساعه؛ كما انه يريد مجتمعا مفككا مؤلفا من أفراد لا تربط بينهم أي التزامات، و لذلك سعى هذا القانون لتجريم الإضراب التضامني معززا بذلك روحا مهنية أنانية ضيقة ومتقوقعة حول ذاتها ومعزولة عن نسيجها المجتمعي ينكفيء فيها كل فرد حول نفسه ، ولتجنب أدنى شبهة من الشك في النوايا النضالية الطبقية للتنظيمات النقابية، وخوفا من قلب موازين القوى داخلها لفائدة فعل نقابي يخدم الطبقة العاملة، سعى النص جاهدا في نسخته المعدلة لتشديد التضييق في حصره للنقابات التي يحق لها الدعوة للإضراب في النقابات الأكثر تمثيلية و في وضعية قانونية سليمة، و هذه عبارة سحرية تفيد وتعني نقابات تحت السيطرة الأمنية أو الحزبية المنافحة عن مصالح الرأسمال، ما دامت وزارة الداخلية هي الجهة الإدارية التي أوكل لها القانون تلقي الملفات القانونية للنقابات تأسيسا وتجديدا، وهي نفس الجهة التي تهندس انتخابات ممثلي المأجورين والموظفين بالشكل الذي يمنح التمثيلية للبعض ويحرم البعض منها، تمثيلية مصالح الأغنياء عوض مصالح العمال بالطبع، وعلى اعتبار قطاع الوظيفة العمومية لايزال في موقع محمي نسبيا ويشكل أهم قلاع العمل النقابي بالمغرب خلافا للقطاع الخاص فإن المشرع عمد لإثخانه بالتنسيقيات من جهة لافقاده ثقله النضالي و إثقاله بجملة من القيود البيروقراطية لاعلان اضرابه وعلى رأسها المدة الزمنية الطويلة بين إعلان الاضراب وخوضه والتي تبلغ 60 يوما مع تجريم الاضرابات على المستويات المحلية والاقليمية والجهوية.

إن سوقا حرة هي الإعتداء على الحقوق و الحريات وإعادة رسم لأدوار الدولة بالتخلص من كل أدوارها الاجتماعية وإقرار اللاعدالة وتعزيز التقشف في البرامج الحكومية على حساب تعاظم معدلات البطالة والتي أصبحت في المغرب حسب اخر إحصاء 21،3 في المائة، وسلخ الجلود بالزيادات في الضرائب والتي جعلت المغرب يحتل المرتبة الثانية إفريقيا في الضغط الجبائي، وتوفير فرص انهيار حتى المقاولات الصغرى والمتوسطة وتفريخ المشاكل التي انعكست حتى على الهرم السكاني المغربي وآلت به الى الشيخوخة وعدم القدرة على التجدد حيث أن معدلات الانجاب التي كانت تبلغ 2.95 قبل عقد من الزمن أصبحت حسب الاحصاء الاخير اقل من 0.85 في المائة، زيادة على تغييب كل أشكال الديمقراطية، فالنيوليبرالية تستطيع إتيان كل الجرائم من أجل تعزيز توسع الرأسمال، إنها رأسمالية بلا قفازات أي دون حقوق، بالشكل الذي يجعلنا نستشعر حنينا للرأسمالية التي سادت العالم من 1945 الى سبعينيات القرن المنصرم، وعليه فالمشاكل الاجتماعية أضحت مجرد أخطاء فردية وتعبير عن عدم قدرة على التكيف والتأقلم وليست جرائم من فعل رأسمالية الكوارث، ولذلك جرم مشروع القانون التنظيمي للإضراب كل اضراب للمطالبة بإرجاع المفصولين تعسفيا من العمل وأقر ضرورة خضوعهم للقوانين الجافة للعرض والطلب، أي أنه حول العمال الى مجرد أدوات مستأجرة من قبل اصحاب العمل لا يهم أمرهم أحدا، يمكن التخلص منها بسرعة أكبر وأسهل مما يمكن التخلص من باقي وسائل العمل التي يعد كل مس بسلامتها خطأ جسيما يبرر الطرد، واعتبر أمر الطرد والتسريح والحكم بالموت جوعا على العمال مجرد منازعة قضائية، بالشكل الذي يفقد حتى التنظيم النقابي علة وجوده ويجرده من أي قيمة على مستوى حقل الصراع الاقتصادي والاجتماعي.

إن كارثة حقيقية تحلق فوق رؤوسنا، والوضع بالبلاد تجاوز ما يمكن تسميته أزمة يمكن تخطيها الى مستوى كارثة، و أولئك المتربعون على منظمات العمال لابرامج نضالية بديلة لديهم خارج الصيغ المبتذلة والمستهلكة والمألوفة من بلاغات الشجب والتنديد بتمرير قوانين ضد مصالح العمال، وبعد ذلك يديرون الظهر لعباراتهم وللعمال مساهمة منهم في خلق أفضل مناخ للاستثمار ولاستقرار العلاقات الشغلية في الدرك الذي وصلته بعد نجاح كل غارة من غارات دك كل ما حقق بكلف غالية، فهل أضحى قدر العمال الاستسلام لمشيئة الوحشية التي أبدتها النيوليبرالية وماكينة دولتها الاستبدادية المخزنية في العقود الاخيرة ؟ وكيف الخروج من هذا النفق الذي تساير وتجاري فيه تنظيمات العمال تجريدهم من كل الشروط الحياتية والاجتماعية لعيش آدمي في حدوده الدنيا؟.

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⴰⵜⵉ
الملف
■ العدد : 590
■ من 30 يناير الى5 فبراير 2025
09
annahjad@gmail.com

تمرير مشروع القانون التكبيلي للإضراب في ظل اختلال موازين القوة

حسن الحيموتي

تم إقرار الحق في ممارسة الإضراب منذ دستور 1962 حتى دستور 2011، وأحالته كافة الدساتير المتعاقبة على قانون تنظيمي يحدد شروط وإجراءات وكيفيات ممارسة هذا الحق، إلى أن تم إعداد مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، و تم عرضه على المجلس الحكومي بتاريخ 28 يوليوز 2016، وصادق عليه المجلس الوزاري بعد شهرين، أي في نهاية حقبة الحكومة التي ترأسّها عبد الإله بن كيران.

ومع مجيء الحكومة الحالية برئاسة عزيز أخنوش، تم التطرق الى إصدار المشروع في اتفاقات الحوار الاجتماعي ثلاثية الأطراف بتاريخ 30 أبريل 2022، و29 أبريل 2024.

لكن الحكومة كعادتها أخلت بهذه الاتفاقات حيث، بدل التفاوض مع جميع الفرقاء الاجتماعيين عبر مشاورات موسعة وحقيقية لإصدار قانون ينظم الحق في الاضراب متوافق حوله اعتمدت على أغلبيتها في مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان) لتمرير مشروع القانون "النسخة المعدلة".

هذه النسخة المعدلة لا تختلف عن المشروع الأصلي، فلازالت تتضمن موادا غير ملائمة للمواثيق الدولية وقرارات لجنة الحريات النقابية لمنظمة العمل الدولية حيث، تكبل الاضراب وتحصره في المطالب الاجتماعية والاقتصادية الصرفة، وتمنع الإضرابات التضامنية والإضراب السياسي ضد السياسة العامة للحكومة وضد سياسات الغلاء في الأسعار ببلادنا ويتضمن فصولا مخصصة للعقوبات والغرامات المالية ضد العمال والعاملات وعموم المأجورين والمأجورات ولا يلغي الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي وهو منحاز للباطرونا على حساب حقوق العمال والعاملات والمنظمات النقابية...

كما باشر وزير التشغيل يونس السكوري مشاوراته مع نواب مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان) قصد الحصول على توافق أوسع لتمرير هذا القانون التكبيلي للحق في الإضراب.

وهنا يطرح السؤال التالي: كيف تتجرأ الحكومة على تمرير مشروع قانون الاضراب الذي لم تحترم فيه أولا التوافق مع النقابات في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي وثانيا باعتباره يخدم مصالح الباطرونا والرأسمال على حساب مصالح الطبقة العاملة وعموم المأجورين والمأجورات؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي النظر في موازين القوى الناتجة عن الصراع الطبقي بالمغرب بين التكتل الطبقي الحاكم من جهة والطبقة العاملة وحلفاءها من جهة أخرى.

فالتكتل الطبقي الحاكم المكون من ملاكي الأراضي وكبار الرأسماليين أصحاب الشركات والبنوك والعقارات ... قوي بدعم الامبريالية له ويستغل الدولة وأجهزتها من قضاء وسلطة لصالحه من أجل قمع معارضيه وإصدار أحكام ضدهم خدمة لمصالحه الطبقية. وبتحكمه بالإعلام استطاع أن يفرض هيمنته الأيدولوجية والثقافية على المجتمع وأصبحت مفاهيمه هي السائدة وجعلها قيما للمجتمع وأي بديل عنها أو نقدها يعتبر خروجا عن الاجماع. كما استطاع أن يلف حوله مجموعة من الأحزاب والفعاليات إما بربط مصالحهم به أو جعلهم يستفيدون من الريع المخزني أو إدماجهم في مؤسساته الفاقدة للشرعية الشعبية من برلمان وبلديات وجماعات .... فالتكتل الطبقي السائد وعموده الفقري المافيا المخزنية متحكم في مقاليد الدولة والحكومة والبرلمان. وبالتالي أي تفاوض تقوده الحكومة حول قضايا تهم الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي (كقانون الاضراب مثلا) فهي تمثل هذا التكتل السائد ومصالحه.

وبالمقابل نجد الطبقة العاملة (وحلفائها) تفتقد الى حزبها المستقل الذي يمثل مصالحها ويخوض الصراع الطبقي دفاعا عن برنامجها. فالمركزيات النقابية الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والتي من المفترض ان تدافع عنها، فقدت مصداقيتها عند العمال والعاملات وعموم المأجورين والمأجورات نظرا لبيروقراطيتها ونهجها سياسة «السلم الاجتماعي» التي تخدم في الحقيقة مصالح الباطرونا.

أمام هذا الواقع فطبيعي أن تختل موازين القوى في الصراع الطبقي الدائر بالمغرب لصالح التكتل الطبقي الحاكم مما سيسهل تمرير مشروع القانون التكبيلي للإضراب.

فرغم هذا الوضع فقد أسست عدة نقابات مكافحة وهيآت جبهة «الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد» لمقاومة والتصدي لهذا المشروع. فنظمت عدة أشكال احتجاجية: وقفات أمام البرلمان، وقفات جهوية، مسيرة وطنية بالرباط جوبهت بالقمع، ندوات صحفية، ندوات اشعاعية ... كما تشكلت جبهة أخرى « جبهة الدفاع عن الحق في الاضراب» التي نظمت مسيرة وطنية بالرباط بالتنسيق مع الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد.

ولكن الملاحظ ضعف انخراط الطبقة العاملة والموظفين والموظفات في هذه الأشكال الاحتجاجية وفي هده الجبهات. وبالتالي فالمطروح على جميع القوى السياسية المناضلة والهيآت النقابية والحقوقية المكافحة العمل على إقناع العمال والعاملات بجدية هذه المعركة والانخراط فيها من أجل التصدي وإسقاط هذا القانون التكبيلي للإضراب لأن إن فقدت سلاح مقاومتها الاضراب فالباطرونا لن ترحمها.

27 يناير 2025

البروليتاريا بلاسلاح و بلاقيادة

كريم لحسن

إن الحالة الاقتصادية التي يسير عليها الإقتصاد العالمي لم تكمل دورتها النهائية كما هُندس لها وبالتالي لامجال للتوقف اوالتباطئ لان مسار النيوليبرالية لا يتحمل العراقيل أوالحواجزالتي تعمل على حصرها أوالوقوف في وجهها لأنها تشتغل وتعمل وفق برامج ومخططات اقتصادية تنحو نحو عولمتها وذلك بتعميمها على أبعد الحدود وفي نفس الوقت تعمل على إزالة و تدمير كل الحواجزوبقايا الاقتصاديات العصية والصامدة التي ترفض الهيمنة والخضوع لرغبتها أوتقبل الدخول تحت جلبابها لأن النيوليبرالية تسعى إلى سيادة النمط الرأسمالي الواحد والممركز وتؤمن بالسوق الحرة و لاتقبل بالندية وهذه نزعة ذات الأصول الامبريالية تسعى إلى السيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي الذي يعمل من أجل إ خضاع كل الاقتصاديات الوطنية المستقلة وبقايا الأنماط العصية التي تعود إلى الثورات الوطنية والاشتراكية للقضاء على هذه الرأسماليات التي تعتبرها طفيلية ولابد من اقتلاع مصدرالشر الذي يتمثل في نمط الدولة و تعويضها بنظام الأسواق الحرة التي تعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل من الحكومات وبنيت هذه النظرية قبيل نهاية القرن الماضي بهندسة انجلوأمريكية لأنها ترى في تدخل الدولة في الاقتصاد وتنظيم العلاقات الإنتاجية هو مصدر هذه الشرور وبالتالي حددت طبيعة الدولة وشكلها في مرحلة النيوليبرالية في سلطتها وقدرتها على تحرير كل شيء وبهذا الدورتعمل على تغيير الأشكال السياسية والتنظيمية للدولة وتحولت الدولة إلى آلة قمعية تقوم على نظرة متطرفة توجهها الاليغارشية الرأسمالية ولتمارس ديكتاتورية الرأسمال (ديكتاتورية البورجوازية) على باقي الطبقات الاجتماعية والتي تشكل الاغلبية والقاعدة العريضة (الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وباقي الطبقات الأخرى.) ومع هذه المرحلة تنتقل الامبريالية إلى مراحلها العليا، بحيث يسود برنامج اقتصادي واحد ومعمم وهو المهيمن عالميا انتفت خلاله الدولة الوطنية المستقلة عن التبعية للمتربول الرأسمالي وانتفت البرامج والمخططات الاقتصادية والصناعية التي تنتجها الأحزاب الوطنية والاشتراكية واختفت الدولة الوطنية التي تشكلت عبر تاريخ حافل بالمقاومة والكفاح من أجل الاستقلال والتحررمن الاستعمار و من أجل بناء اقتصاد وطني يلبي حاجيات الشعب ويقوم على إنتاج المعرفة وتوزيع الثروة ويخضع لتوجيه وسلطة الدولة، هذا الشكل من النظام السياسي والاقتصادي لم يعد يساير النيوليبرالية في كل شيء لان الرأسمالية كنمط إنتاج تعمل على بناء نظمها السياسية التي تناسبها وفق مراحل تطورها ومع التحول السريع للرأسمالية بفعل تطور بنياتها التحتية من آليات الإنتاج وتقنيات والتي توسعت بشكل لاحدود له أصبح كل مكان حيزا لانتاج السلع والثروة ومع مرحلة الإنتاج والاقتصاد الرقمي انتقل النظام الرأسمالي من العولمة الاقتصادية إلى عولمة النظام السياسي بدءً من الحلقات التابعة له ليشمل باقي الأنظمة الأخرى وتكرس نظام السوق الحرة بكونه نظاما حل محل الدولة في تنظيم العلاقات الإنتاجية والاجتماعية إنها شكل الهيمنة الجديدة من خلال البرامج الموجهة التي تفرضها المنظمات الامبريالية) صندوق النقد الدولي، البنك الدولي منظمة التجارة العالمية) إضافة إلى العديد من المعاهدات الالزامية التي تخدم الرأسمال وعن طريق هذه المنظمات تحكمت الرأسمالية في مفاصل اقتصاد ات الدول والثروات والطاقة لتنفيذ وتطبيق هذه البرامج في إطار نظام رأسمالي ممركزلابد من فرض نظام ديكتاتورية البرجوازية الاليغارشية (الاقلية) على باقي الطبقات الاجتماعية العريضة كما وصفها ماركس ولينين وتحولت الأوطان إلى أسواق استثمارية لنظام النيوليبرالية الذي خلق شروط تحقيق مسعاه عن طريق تقويض البنى الوطنية وعمل على إحياء النزاعات العرقية والاقليات لتفتيت الشعوب ودعم الفاشيات- ايصالها إلى الحكم- وظهرت التناقضات الاجتماعية التي تحجب الصراع الطبقي وتم تفتيت شمل النقابات باعتبارها تنظيمات قادرة على خوض الصراع وهزم مخططات هيمنة الرأسمال وعملت أيضا على إضعاف حلفاء الطبقة العاملة من أحزاب يسارية و وطنية ومنظمات مدنية وعلى جانب آخرسنت قوانين وصاغت أنظمة جديدة تنظم علاقات الإنتاج قيدت مساحة الصراع وبهذا استطاعت النيوليبرالية نزع سلاح الطبقة العاملةالمتمثل في الإضراب ومجموع القوانين التي تقننه وهو سلاحها الوحيد الذي تملكه والقادرعلى إجبارالرأسمال على التفاوض والاستجابة لشروط الطبقة العاملة ومع ترهل حلفائها التقليديين(الأحزاب اليسارية) بفعل الضعف وفقدانهم للقوة الجماهيرية تقلص مستوى وعيها الطبقي و سيطرة البيروقراطية عليها أصبحت بلا قيادة وهذا هوالتيهان بعينه واستمرار آلة الرأسمال الأيديولوجية (الإعلام) في التحريض على اليسار ومحاربة الماركسية وبهيمنة وسيطرة الرأسمال المحلي والعالمي على الدولة والذي لم تنج منه الدولة المخزنية التي تعد الحليف التقليدي للنظام الرأسمالي أصبح الرأسمال هو الذي يوجه السياسة المحلية ويضع القوانين التنظيمية والإدارية من إصلاحات تراجعية تؤمن له البيئة المساعدة وتفرض الشروط التي تشكل المبادئ العامة للنيوليبرالية

- تخفيض نسبة الضرائب على رؤوس الأموال والأرباح

-خصخصة القطاعات الاستراتيجية و العمومية لفائدة الاستثمار وتجريد الدولة من ممتلكاتهاالعامة

-تخفيض الأجور

-إزالة العراقيل التي تحد من حرية الرأسمال والاستثمار

وبتطبيق هذه المبادئ تم تجزيء النقابات وإضعافها وأيضا بفعل التطورالسريع الذي عرفته الرأسمالية على مستوى البنية التقنية والإنتاجية وتوسع الإنتاج إلى إنتاج سلع جديدة (تسليع) الخدمات العمومية التي كانت خارجة والتي أصبحت تشكل أسواقا ضخمة تديرها شركات خاصة وتم إغلاق الشركات غيرالمربحة ونقل أصولها (رأسمالها) إلى وجهات أخرى مما نجم عنه ارتفاع نسب البطالة ومع هذاالتطور السريع تغيرت معه قيم كانت إلى وقت قريب تساعد على التماسك والتضامن وقيم حقوق الانسان وبقدرما يميل ويسعى الرأسمال إلى مراكمة الثروة في كفة أقلية بقدرما تتسع قاعدة الفقر والكادحين وتحولت الديموقراطية من ديموقراطية التصويت البرجوازية إلى ديمقراطية الاستهلاك للاقلية التي تملك وهذه هي الديموقراطية الاستهلاكية ولمواجهة هذه الهيمنة الراهنة التي تعمل النيوليبرالية على تهديدالعالم واستعمال القوة غيرالطبيعية والزج بالعالم نحو حرب عالمية ثالثة مدمرة وسيادة البربرية وإبادة الشعوب ونشر الإرهاب من أجل الربح والسيطرة على خيرات ومقدرات الشعوب مما يفرض على الطبقة العاملة التوحد وعلى حلفائها أيضا من الأحزاب اليسارية والتقدمية والوطنية التمترس وتشكيل القوة لمواجهة الرأسمالية الامبريالية وإجبارها على الاستسلام ومنع كل المنابر الانهزامية المنبهرة من اليسار بجنون النيوليبرالية وتفسير انهزام اليساربمعطيات تافهة بعيدة عن التحليل العلمي وبعيد كل البعد عن جوهر الحقيقة في انتظار أن ينهظ لينين يخلصها ويخلص العالم من جحيم الرأسمالية.

حريتكم ليست منحة، بل انتصار انتزعتموه بصبركم وثباتكم
بمزيج من الفرح والحزن الرفيق جميل مزهر يوجه رسالة للأسرى المحررين تليق بصمودهم

على هامش زيارته إلى العاصمة المصرية القاهرة على رأس وفد من قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك لاستقبال الأسرى المحررين، التقت بوابة الهدف الإخبارية مع نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق جميل مزهر، حيث عبّر في تصريح خاص للبوابة عن شعوره بالفخر والاعتزاز العميق في استقبال الأسرى المحررين في القاهرة بعد تنفيذ الصفقة الثانية لعملية تبادل الأسرى، قائلاً: استقبلنا أبطالاً لم ينكسروا، وصناع ملحمة الصمود الذين حوّلوا خلالها زنازين القهر إلى قلاع مقاومة ومدارس ثورية خرجت أبطال ومقاومين.

هؤلاء الأسرى الأبطال الذين قضوا زهرة شبابهم في السجون جعلوا من كل لحظة أمضوها خلف القضبان ساحة مواجهة خطّوا فيها ملاحم أسطورية ستبقى خالدة؛ انتصر خلالها الكف على المخرز.

لذلك مشهد الاستقبال كان مزيجاً من الفرح بتحرر هؤلاء الأبطال، والحزن أيضاً على فراقهم لرفاقهم الذين ما زالوا يقاتلون بصبرهم خلف الأسلاك، والألم على سنوات الأسر التي سرقها الاحتلال من أعمارهم، لكنها لم تسرق إرادتهم. هذا يوم من أيام فلسطين الخالدة الذي ترتفع فيه رايات الحرية عالياً وخفاقة، يوم نؤكد فيه أن الحرية لا توهب بل تُنتزع، وأن القيد الذي انكسر اليوم جاء تضحيات جسام قدمّها شعبنا وهو ليس إلا خطوة في طريق كسر كل القيود حتى تحرير آخر أسير، وتحرير فلسطين كاملة، من بحرها إلى نهرها.

وأشار مزهر إلى أن فصائل المقاومة تضع الأسرى المحررين في صدارة أولوياتها، إدراكاً منها لحجم التضحيات التي قدّموها. لذلك، ستتخذ خطوات عاجلة لضمان إعادة دمجهم في المجتمع الفلسطيني واستعادة حياتهم الطبيعية قدر الإمكان، وأبرزها الاحتضان الكامل وتوفير الدعم الشامل لهم، سواء على المستوى المعيشي أو الاقتصادي لضمان حياة كريمة لهم ولعائلاتهم، بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم مهنيًا وأكاديمياً وفقاً لاحتياجاتهم ورغباتهم.

كما ستعمل فصائل المقاومة على تسهيل اندماجهم الاجتماعي، وتوفير بيئة داعمة تضمن لهم الاستقرار الأسري والنفسي. وبالتعاون مع الأشقاء والمؤسسات الصديقة لشعبنا سيحظون برعاية طبية وتأهيل نفسي يساعدهم على التعامل مع آثار الأسر والحرمان الطويل.

وباعتبارهم جزءا أصيلاً من النضال الوطني سيتم دمجهم في المشهد الفلسطيني ليواصلوا دورهم الوحدوي والنضالي. كما أن فصائل المقاومة ستواصل النضال بلا هوادة من أجل عودتهم إلى أرضهم وديارهم وبين أبناء شعبهم؛ فهناك التزام وطني وأخلاقي تجاههم، وهم لن يُتركوا وحدهم أبدًا، بل ستُوضع خطط وبرامج مستدامة لضمان اندماجهم الكامل، ليكونوا جزءًا لا يتجزأ من المشهد الوطني والمقاومة المستمرة، وجهود استعادة الوحدة.

وشدّد مزهر على أن الأسرى المبعدين المحررين، هم جزء لا يتجزأ من النضال الوطني الفلسطيني، ولن يكون مصيرهم إلا ما تقتضيه مصلحتهم وراحتهم وأمنهم، وفصائل المقاومة التي انتزعت حريتهم من سجون العدو ملتزمة بضمان أمنهم واستقرارهم في أماكن إقامتهم المؤقتة، إلى حين عودتهم الحتمية إلى الوطن. وهناك تحركات جدية واتصالات مكثفة مع عدد من الدول العربية والإقليمية التي أبدت استعدادها لاستقبالهم وتوفير الظروف الملائمة لهم.

كذلك وجه الرفيق مزهر تحية للأسرى المحررين وأسرهم في هذا اليوم الذي انتزعوا فيه حريتهم من بين أنياب السجان، وتوجّه إليهم بتحية تليق بصمودهم وصبرهم، مشيراً إلى أنهم لم يخرجوا من الأسر ليستريحوا، بل ليعودوا إلى قلب المواجهة، أكثر صلابة وعزيمة، يحملون على أكتافهم مسؤولية الاستمرار في مسيرة الثورة حتى التحرير الكامل.

وأضاف: حريتكم ليست منحة، بل انتصار انتزعتموه بصبركم وصلابتكم وثباتكم، وهي محطة في معركة لم ولن تنتهي إلا بزوال الاحتلال عن كل شبر من أرضنا. أما أنتم، أسر الشهداء الأحياء، الذين حملتم وجع الفراق وواجهتم انتقام المحتل، فأنتم شركاء في هذا النصر، وصبركم كان جسرا للحرية.

أيها الأحرار، السجون لم تكسر إرادتكم، بل صهرتكم في نارها لتخرجوا أكثر بأساً، وأكثر إيماناً بأن الحرية الحقيقية لا تُستكمل إلا بالتحرير الشامل والعودة الحتمية. من زنازين العزل إلى ساحات المعركة، ستبقون طليعة المواجهة، ورأس الحربة في معركة الكرامة، حتى يندحر الاحتلال أو نموت ونحن نقاتله.

وتوجه الرفيق مزهر بتحية فخر واعتزاز إلى جميع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال وخص بالذكر القادة الأبطال الرفيق القائد أحمد سعدات والقادة مروان البرغوثي وحسن سلامة وبسام السعدي ووجدي جودة وباسل الخندقجي وعاهد ابو علمى وكميل ابو حنيش وكوكبة من مناضلي ومقاومي شعبنا داخل قلاع الأسر.

وفي ختام حديثه وجه مزهر رسالة إلى المجتمع الدولي هي أن قضية الأسرى لم تكن ملفاً إنسانياً فحسب، بل هي قضية سياسية بامتياز وهي أحد عناوين الصراع مع الاحتلال.

مضيفاً أنه على المجتمع الدولي أن يعيد آلية التعامل مع هذه القضية الحساسة والمركزية لشعبنا، والتخلص من سياسة الإهمال والتقصير وحتى التواطؤ. خصوصاً وأن ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني يندرج في إطار جرائم الحرب والإرهاب المنظم التي يمارسها الكيان بغطاء من المجتمع الدولي. فما يتعرض له الأسرى من تعذيب وعزل وتنكيل وإهمال طبي وحتى إعدام الأسرى بدم بارد هو انتهاك صارخ للقانون الدولي. وإن صمت المجتمع الدولي يجعل منه شريكاً في هذه الجرائم، مما يعكس ازدواجية المعايير في التعامل مع حقوق الإنسان. إن الأسرى هم طليعة شعبنا ومقاومته الباسلة، وإن اعتقالهم لن يكسر إرادة الشعب بل سيؤجج الغضب والنضال. والمطلوب دولياً استخدام كل وسائل الضغط من أجل وقف جرائم الاحتلال داخل السجون من أهمها سياسة الاعتقال الإداري، والإهمال الطبي وسياسة العزل، والعمل على محاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم خاصة عناصر إدارة السجون، وضمان حقوق الأسرى، وبذل الجهود من أجل كشف مصير مئات الأسرى الذين أعتقلوا بعد تاريخ السابع من أكتوبر دون معرفة مصيرهم وهناك العشرات منهم استشهدوا نتيجة التعذيب.

وأكد مزهر أن حرية الأسرى مسؤولية وطنية ودولية، والصمت عن معاناتهم تواطؤ مع المحتل. وعلى العالم أن يقرر: إما دعم العدالة أو التواطؤ مع سياسات القمع والتنكيل وحتى إعدام الأسرى.

الأحد 26 يناير 2025
عن بوابة الهدف الإخبارية

الجبهة الشعبية: مخططات التهجير الجديدة التي يخطط لها ترامب لن تمر وشعبنا سيواجهها بكل السبل

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صباح اليوم الأحد، بياناً صحافياً، توصلنا بنسخة عنه، وجاء فيه ما يلي:

تدين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التصريحات الخطيرة التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن مقترح تهجير أعداد كبيرة من أبناء شعبنا في قطاع غزة إلى دول مجاورة.

هذا الطرح يكشف مجدداً الوجه الحقيقي للإدارة الأمريكية التي لم تكن يوماً سوى شريكاً أساسياً في الجرائم المرتكبة ضد شعبنا، وداعماً رئيسياً لمخططات تصفية القضية الفلسطينية.

ما يروّج له ترامب اليوم ليس حلاً إنسانياً، بل امتدادٌ للمؤامرات التي استهدفت شعبنا منذ نكبة 1948، مروراً بنكسة 1967، وصولاً إلى حرب الإبادة المستمرة على غزة في محاولة لاستكمال المشروع الصهيوني وفرض نكبة جديدة، وهو ما سيواجهه شعبنا بكل قوة وصلابة وثبات وتضحية.

إن ترامب الذي يفتخر بسجله الأسود في دعم الاحتلال من نقل السفارة إلى القدس إلى تبني الاستيطان وشرعنة العدوان ليس سوى امتداد لنفس السياسة الأمريكية المعادية لشعبنا. فلا فرق بينه وبين مجرم الحرب بايدن، فكلاهما تنافسا على إرضاء اللوبي الصهيوني، وكلاهما يتحملان المسؤولية عن الجرائم المستمرة بحق شعبنا.

كما أسقط شعبنا عبر تاريخه كل محاولات الاقتلاع والتهجير فإنه اليوم وهو يواجه واحدة من أكثر الحروب وحشية في التاريخ الحديث لن يسمح بتمرير هذا المخطط؛ فشعبنا في غزة الذي صمد رغم الحصار والمجازر والدمار، والذي أعاد بناء حياته فوق ركام بيته وأسقط مخطط الجنرالات شمال غزة سيواجه هذا المخطط، وسيثبت مرة أخرى أنه عصيّ على الإقتلاع أو الانكسار.

إننا في الجبهة الشعبية ندعو الدول العربية لعدم التعاطي مع هذا المشروع الخطير، ونؤكد أن أي مساهمة في تمريره -تحت أي مبرر- تعني التواطؤ في جريمة تهجير جديدة بحق شعبنا.

- شعبنا باق في أرضه ولن يكون مصيره التشريد أو اللجوء من جديد. وغزة كما كل فلسطين لن تفرَّغ من أهلها، وستبقى تقاوم حتى التحرير الكامل لأرضنا ودحر المشروع الصهيوني مهما كلف ذلك من ثمن.

الأحد 26 يناير 2025

في مناسبة الذكرى السابعة عشر على رحيل رفيقنا القائد الوطني والقومي والأممي جورج حبش

غازي الصوراني

في هذه الذكرى أؤكد على أن فرضية أن يكون الإنسان أخلاقيا في مبادئه مهما كانت منطلقات تلك المبادئ ، ليست فرضية مثالية كما يدعي البعض ، فالأخلاق أولا هي التي تحدد مجرى وسلوك السياسي عموما والمناضل من اجل الحرية والعدالة والديمقراطية خصوصا ، وهنا يمكن بسهولة تفسير هذا الالتفاف المشفوع بكل معاني الاحترام والتقدير والحب للقائد الحكيم جورج حبش من كل من عايشه ليس من رفاقه وأصدقاءه فحسب بل من كل الذين لم يتعرفوا عليه في المكان لكنهم عرفوه في الزمان عبر مواقفه وكلماته أو ما قرأوه أو سمعوه عنه ، ذلك أن الحكيم جسد في كل محطات حياته مع العائلة والرفاق والأصدقاء اصدق وأجمل معاني الأخلاق الإنسانية التي لا يمكن بدونها أن يكون الإنسان -أي إنسان- وطنيا أو قوميا تقدميا وديمقراطيا صادقا .

إنني أعتقد أن الوفاء الحقيقي لهذا الغائب الحاضر ، لا يتجلى فحسب عبر الاحتفال بذكراه السنوية ، بل أيضا والأهم لابد أن يتجلى في الإخلاص الحقيقي ، العقلاني ، الجدلي ، لمبادئه وأفكاره الثورية التي اكتسبت لديه مضامين أبعد من معانيها ومظاهرها المتعارف عليها، لأنها مبادئ وأفكار ارتبطت بالأيدلوجية الثورية، الماركسية ومنهجها العلمي الجدلي، بمثل ارتباطها بصيرورة حركة التحرر القومي الديمقراطي والتقدم الإجتماعي والاشتراكية، وهو ترابط جسّد التزام الحكيم الدائم بالجماهير الشعبية الفقيرة في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي باعتبارها صاحبة المصلحة الوحيدة في هذا الصراع ضد التحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني، وفي الدفاع الحقيقي عن أهداف التحرر الوطني والديمقراطي. ذلك هو المسار الذي حدده القائد الراحل لنفسه ولرفاقه في الجبهة مجسدا بذلك دور المثقف الثوري الذي استطاع أن يضرب لنا مثلاً رائعاً في إقامة العلاقة الجدلية الصحيحة بين المعرفة أو النظرية وبين الفعل والنضال الكفاحي والسياسي، إنها الوحدة بين النظرية والممارسة طريقاً وضمانة وحيدة صوب تحقيق المستقبل المنشود...المجد والخلود لروحه وذكراه العطرة الخالدة في قلوبنا وعقولنا...

مَعْرَكَة الوَعْي الانَ وَهُنَا

بقلم: حَمَّه الهَمَّامي

«سنُعيد بناءَ غزة أجمل من قَبْل ...وسيُنجب نساؤُنا أجيالا أخرى تَخْلف من ارتقى شهيدا... وسنستمرّ في النِضال، لا نَبْكي على شيْء ولا نَحْزَنُ على شيْء، حتّى النّصر الكامل على عدوّنا وتحرير وطننا من النّهر إلى البحر.» تصريحات غزّاويّة لوسائل الإعلام.

كتبنا في «صوت الشعب»، اللّسان المركزيّ لحزب العمّال (التّونسي) عن معركة طوفان الأقصى وحللنا أبعادها السّياسيّة والعسكريّة علاوة على أبعادها الإقليمية والدّوليّة أكثر من مرة. ولكن توجد مسألة ذات أهمّيّة تفرض نفسها اليوم فرضا. وهذه المسألة تكتسي بعدا ذهنيّا، أيديولوجيّا، إنّها معركة الوعي في مواجهة قوى الهزيمة والرّدّة التي لا تتدخّل إلّا للتشكيك ونشر اليأس والإحباط للحفاظ على الواقع كما هو حتّى تبّرر سلوكها الانهزاميّ من جهة وتحافظ على وجودها ومصالحها من جهة ثانية. ولا نعني في هذا المجال العدوّ الصهيونيّ وداعميه الامبرياليّين فموقف هذا المعسكر واضح لا لبس فيه فهو يريد للشعب الفلسطينيّ وشعوبنا عامّة العبوديّة الأبديّة أو الموت والفناء. ولكن نعني أنظمة العمالة والخيانة وزمرة أشباه المثقّفين والإعلاميّين والمحلّلين المرتبطين بها. كما نعني صنفا من النّاس الذين يتجلببون إمّا بجلباب الدين أو الوطنية والتقدمية أو حتّى اليسارية المزيّفة. كلّ هؤلاء يلتقون حول فكرة واحدة بقطع النّظر عن أسلوب التعبير عنها وهي أنّه ما كان للمقاومة الفلسطينيّة أن تقوم «بمغامرة 7 أكتوبر وتستفزّ الكيان الصهيونيّ» في ظلّ موازين قوى لغير صالحها وفي توقيت غير ملائم لتجرّ الشعب الفلسطيني، حسب زعمهم، إلى نكبة جديدة. وقد ظلّ هؤلاء طوال الـ 16شهرا التي استغرقها العدوان ينشرون اليأس والإحباط والأخبار الزّائفة موجّهين أصابع الاتهام إلى حركة حماس والمقاومة مبرّرين ضمنيّا إن لم يكن علنيّا حرب الإبادة التي يشنّها الكيان النّازيّ على غزّة. واليوم وبعد أن اضطرّ العدوّ الصّهيونيّ إلى وقف إطلاق النّار دون تحقيق أيّ من أهدافه الرّئيسيّة التي أعلنها بل في الوقت الذي تكتب فيه صحيفة «هآرتس الصهيونيّة» بأنّ «الفلسطينيّين هم أفضل شعوب العالم في الدّفاع عن أرضهم» (16 جانفي 2025) وبأنّ «الهزيمة الأكبر في تاريخ «إسرائيل» هي حرب غزّة» (19 جانفي 2025) ويصرّح فيه المحلّل السّياسيّ الصّهيونيّ آلون مزراحي «حركة حماس لم تهزم «إسرائيل» فقط بل الغرب برمّته» ولا يتردّد فيه رئيس حكومة الكيان الأسبق إيهود باراك أيضا في اعتبار أنّ الشّهيد الرّمز يحيى السّنوار «مات موت الأبطال» ، يحاول أولئك «السّاقطون والسّواقط والسّقاط» والعبارة للشّاعر والأكاديمي والمناضل التّونسي الرّاحل الطّاهر الهمّامي، تقديم انتصار المقاومة على أنّه «هزيمة» ونعْت الأبطال بـ«المغامرين» و«المجرمين» وحتّى «الكفّار».

عرّابو ثقافة الهزيمة

إنّ هذا الرّهط من النّاس ليس جديدا وإنّما هو امتداد أو بالأحرى استنساخ لنفس الأرهاط البائسة، الحقيرة التي سبقته والتي ظلّ دورها واحدا في كل الأوقات وفي كلّ الظّروف وهو نشر ثقافة الهزيمة. وتكتسي هذه الثّقافة خطورة أكبر على الشعوب من الهزائم الماديّة، العسكريّة لأنّها تطال العقول والنّفوس بل الرّوح وتحكم عليها بالجمود والذّل والهوان والعبوديّة وهو أمر يتطلّب تغييره وقتا أطول من تصحيح خطة عسكرية أو موقف سياسيّ. وتستعمل القوى الرجعيّة كلّ الوسائل المتاحة لنشر هذه الثّقافة مستندة إلى ترسانتها الأيديولوجيّة من وسائل إعلام ودعاية ومراكز دراسات ومدارس وجامعات ومؤسّسات فنّيّة ودور عبادة أي كلّ الأدوات الأيديولوجيّة المؤثّرة التي «تهندس الأرواح». فرجل الدّين يروّج، لإدانة المقاومة، «أنّ المؤمن لا يلقي بنفسه وبشعبه إلى التهلكة» والإعلامي يهوّل ضربات العدوّ ويقزّم أعمال المقاومة والسّياسي يروّج أنّ حركة حماس وحزب الله و«الحوثيّ» «أذرع إيران» سعيا منه إلى بثّ التّفرقة بين الطوائف والأثنيات، واضعا السنّي ضدّ الشيعي والكردي والأمازيغي ضدّ العربي لضرب وحدة نضال الشعوب في مواجهة العدوّ الرئيسي، والمثقف يروّج أنّ الشعب الفلسطينيّ والشعوب العربيّة عامّة «مغلوبة على أمرها لأنّها «ضعيفة» وبالتّالي مطالبة بقبول الأمر الواقع طالما أنّها تواجه «عدوا قويا تسنده كبريات القوى الدولية» وهو ما يجعل من مواجهته «مغامرة غير محمودة العواقب» ولا يتردّد هذا المثقّف الانتهازي في «نصح» الشعب الفلسطيني بالرّضا بحلّ «الدولتين» الوهمي والتّفريط فيما التفّ عليه الصهيونيّ الغاصب من أرض ليست له، وشعوبنا «بالتطبيع» مع والعيش معه «بسلام».

كلّ هذا يطرح على القوى الوطنيّة والثوريّة الحقيقيّ مواجهة ثقافة الهزيمة التي تكاد تنغرس في وعي فئات واسعة من شعوبنا نتيجة عمل هدّام مستمرّ منذ عقود طويلة. إنّ كسب هذه المعركة مسألة أساسيّة ومفصليّة لتثبيت المكاسب المنجزة اليوم في معركة طوفان الأقصى وغرسها في وعي شعوبنا وتحويلها إلى جزء من ثقافتها على طريق تحريرها من ثقافة الهزيمة وجعلها تستعيد معنوياتها وعزّتها وتقبل مواجهة مصيرها دون خوف أو تردّد. ولا يمكن إنجاز هذه المهمّة إلّا عبر عمليّات شرح وتفسير عميقة ومتأنّية ومستدامة ومركّزة على المفاصل التي ينبغي استهدافها في دعاية الأعداء وأعوانهم. ولا يجب الاعتقاد أنّ هذه المسألة تعني الفلسطينيين فقط بل هي تعني شعوب المنطقة الرّازحة تحت القهر والعدوان وشعوب العالم التي تواجه نفس الأعداء وعلى رأسهم الامبريالي الأمريكي وهو ما يجعل من أي انتصار يحقّقه شعب من الشعوب، وفي قضيّة الحال الشّعب الفلسطينيّ، انتصار لها جميعا لأنّه يُضعف العدوّ المشترك. وبطبيعة الحال فإنّ معركة الوعي تهمّ شعبنا في تونس أيضا لا في علاقة بالقضية الفلسطينية فحسب وإنّما في علاقة بقضيتنا الخاصّة. إنّ عدم وقوف الشّعب التّونسيّ وقفة قويّة إلى جانب الشّعب الفلسطينيّ ليس معزولا عن حالته الذهنيّة العامّة وطريقة تعاطيه حتّى مع قضاياه الخاصّة. وبعبارة أخرى فهو مرتبط بحالة الإحباط واليأس والخوف التي تسكنه في ظل نظام الاستبداد الشّعبويّ الذي تمكّن فوق ذلك من إقصائه عن الشّأن العامّ وجعل همّه الأساسي اللّهث وراء توفير الاحتياجات الأساسيّة، الأوّليّة (خبز، قهوة، سكّر، زيت نباتي، غاز...) المفقودة من السّوق أو التي اشتعلت أسعارها. ومن البديهيّ أنّ الشّعب الذي لا يقدر على الدّفاع عن نفسه لا يقدر على الوقوف إلى جانب شعب شقيق يتعرّض لحرب إبادة. وبالتّالي فنحن في بلادنا في حاجة ماسّة إلى دروس معركة طوفان الأقصى لنستلهم منها القوّة التي تجعل شعبنا لا يسقط في الإحباط واليأس ولا يقبل الهزيمة ويؤمن بجدوى النّضال مهما كانت صعوبات السّاعة وقوّة هجوم الرّجعية الحاكمة واختلال موازين القوى لصالحها.

معركة طوفان الأقصى:

لقد انطلقت معركة طوفان الأقصى في ظل موازين قوى مختلّة بشكل رهيب لصالح معسكر الأعداء. ولكن قوّة المقاومة أنّها جرؤت على النّضال رغم ذلك الاختلال لوعيها العميق بأنّ موازين القوى لا تتغيّر وحدها، بقدرة قادر، بل يغيّرها البشر الرّاغبون في التّغيير، بل لأنّ من يستسلم إليها ويقبلها كمعطى ثابت، غير متحرّك لأنّها اليوم لصالح الأعداء، لن يقدر أبدا على تطويرها وتحسينها لصالحه ويحكم على نفسه بالعبودية إلى أبد الآبدين. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ من خصال المقاومة الغزاويّة أنّها لم تتحرك يوم 7 أكتوبر في موازين القوى المختلة هذه دون تخطيط وإعداد مسبقين وقراءة لمختلف الاحتمالات بما فيها ردة فعل العدوّ الهمجيّة وإمكانيّة استمرار المواجهة لمدّة طويلة، بل أعدّت العدّة لتحرّكها في كافة المستويات. وهو ما يؤكّده صمود المقاومة الأسطوريّ قرابة 16. شهرا. أمّا التوقيت الذي اختارته لشنّ هجومها فهو الصّواب بعينه. لقد كان الأعداء، كيانا صهيونيّا وامبرياليّا أمريكيّا-غربيا ورجعيّا عربيا/إسلاميّا، على وشك قطع خطوات حاسمة في اتّجاه قبر القضيّة الفلسطينيّة وفرض التّطبيع العام بقيادة سعوديّة خليجيّة مصريّة مغربيّة ليتمتّع الكيان الصهيونيّ بالطمأنينة ويهيمن على المنطقة إلى الأبد. لقد جاء طوفان الأقصى ليفشل هذا المخطّط (صفقة القرن، اتفاق أبراهام...) ويضربه في مقتل وهو ما يفسّر كلّ ما ارتكبه الرجعيّ العربيّ/الإسلاميّ المتصهين من جرائم على حساب الشعب الفلسطينيّ. لقد حرمت المقاومة هذا الرجعيّ من «نعيم الاستقرار»، على حساب الشعب الفلسطيني، إلى جانب حليفه الصّهيونيّ برعاية كبير المجرمين الامبرياليّ الأمريكيّ. كلّ هذه العناصر، من شنّ هجوم مباغت واختيار توقيت قاتل، تُحْسَبُ للمقاومة ولسلامة قراءتها للظّرف وذكائها العسكري والاستخباري الذي فاجأ العدوّ.

وبالطبع تضاف إلى هذه العناصر نتائج المعركة. وهنا أيضا لا بدّ من تحكيم المعايير السّليمة إذ يجب النّظر إلى هذه النّتائج صلب إطار الموازين القوى الذي تحدّثنا عنه أعلاه لا بصفة إطلاقيّة. وفي هذا السياق ينبغي أن يُنسَبَ الانتصار المنجز من قبل المقاومة أي أن يقوّم ضمن الظّروف التي حكمته أي من زاوية ما قدرت عليه المقاومة من زحزحة موازين قوى مختلة في مرحلة معيّنة من مراحل الصّراع ومنع عدوّ وحشي متعدّد الأذرع من تحقيق أهدافه. ومن هذه الزّاوية فقد خرجت المقاومة منتصرة إذ أنّ العدوّ لم يحقق أيّا من أهدافه العسكريّة الكبرى في القضاء على المقاومة وتحرير رهائنه وتهجير سكّان غزة وإعادة السّيطرة عليها إن العدوّ لم يفلح إلّا في القتل والدّمار وهذا ليس نصرا، رغم وطأته الكبيرة على الشعب الفلسطينيّ ومقاومته، بل إنّه كلّف الصهيونيّ هزيمة معنويّة وأخلاقيّة وسياسيّة غير مسبوقة إذ افتضحت سرديّته وانكشف طابعه النازيّ أمام العالم وأصبح قادته مطلوبين من محكمة العدل الدوليّة. يضاف إلى ذلك الأزمة الداخليّة، السياسية والاقتصادية والمالية والإجتماعية، الحادّة التي أضحى يتخبّط فيها. أمّا الشعب الفلسطينيّ الذي دفع بلا شكّ ضريبة الكرامة في غزة فإنّه أخرج قضيته من دائرة النّسيان وأعاد طرحها كما لم تطرح من قبل وكسب تعاطف القوى المحبّة للسّلام في العالم وخاصّة في البلدان الامبرياليّة الغربيّة التي افتضحت طبيعتها ونفاقها، وعرّى الأنظمة العربيّة أيّما تعرية وهو ما جعل معركة غزّة تحدّد بوضوح صارخ من هم أعداء الشعب الفلسطيني ومن هم أصدقاؤه. وفوق ذلك كلّه فإنّ شعب الجبّارين قادر على لملمة جراحه وإعادة بناء «غزّة أجمل» كما قال الأهالي أنفسهم وتنظيم الصّفوف من جديد والمضيّ قدما نحو الإعداد لمرحلة جديدة من النّضال والصّمود في كامل فلسطين لا في غزّة فحسب في وجه كل المؤامرات السياسية والدبلوماسية التي ستتكاثر مع مجيء المتعجرف دونالد ترامب وفريقه الموغل في التّصهين ضدّ القضية الفلسطينيّة وفي وجه اعتداءات الكيان الغاصب التي لا ينبغي الاعتقاد أنّها ستتوقّف في غزّة مع علم أنّها تشتدّ في مدن الضّفة بنفس ذريعة «مقاومة الإرهاب» التي استعملت في حرب الإبادة على غزّة.

إنّ الشّعوب لا تتحرر من الاستعمار دون تضحيات لأنّها لا تواجه خُمْلانا وديعة وإنّما تواجه وحوشا مستعدّة لارتكاب أبشع الجرائم للحفاظ على هيمنتها ومصالحها بل إنّ تاريخ الإنسانية جمعاء يؤكّد أنّ ما من خطوة خطتّها ماضيا وحاضرا في طريق تحرّرها من الجهل والقهر والاستغلال والاستعباد بمختلف أشكاله إلّا وكان لها ثمن. ودون الدخول في التّفاصيل وسرد الأمثلة يكفي، ونحن نتحدث عن تضحيات الشعب الفلسطيني في غزة، التّذكير بأنّ الشّعب الجزائريّ دفع مليونا ونصف مليون شهيد ثمن حريته. كما دفع الشعب الفيتنامي أربعة ملايين شهيد ثمن التحرّر من ثلاث امبراطوريات استعمارية من أشنع ما عرفت البشرية، وهي الامبراطوريّات الفرنسيّة واليابانيّة والأمريكيّة. وليس خافيا على كلّ من يتذكّر التّاريخ أنّ المستعمر الفرنسيّ ارتكب مجازر رهيبة في مناطق سطيف/قالمة/خرّاطة الجزائرية ذهب ضحيها قرابة 45 ألف من المدنيين الأبرياء. وكان ذلك يوم 8 ماي 1945، يوم الانتصار على النازية، انتقاما من الجزائريين الذين تظاهروا بالمناسبة للمطالبة باستقلال وطنهم. لكن هذه المجازر لم تثن الشعب الجزائري عن مواصلة المسيرة ودفع المزيد من الشهداء. ومن جهة أخرى وفيما يخص جانبا آخر من المسألة يجب التذكير بأنّ المقاومة الفيتنامية انطلقت سنة 1934 بـ«جيش» قوامه 34 رجلا وامرأة واحدة ومسدّسان ورشّاش خفيف و17 بندقية وتعرض هذا الجيش الذي ازداد عددا وعدّة لهزائم وانتكاسات قبل أن يتحول إلى جيش شعبي جرار وينتصر على أعداء شرسين. فهل كان لهذا النّصر أن يتحقق دون تلك الخطوة الأولى؟ بالطبع لا. وهل كان للمستعمر أن يرحل دون مقاومة تتخللها انتصارات كما تتخللها هزائم قبل تحقيق النصر الحاسم؟ بالطبع لا. «فالمستعمر، كما قال فرانز فانون، لا يرفع يده إلّا إذا جعلتَ السكّينَ في عنقه».

مسألة جوهريّة: لا نضال دون قناعة/عقيدة

وبطبيعة الحال ثمّة سؤال جوهري يطرح نفسه ونحن نتطرّق إلى المقاومة في غزة وهذا السّؤال هو التالي: ما سرّ الصمود الأسطوري وغير المسبوق لبضعة آلاف من المقاومين في غزّة التي لا تتجاوز مساحتها 360 كلم مربّع في وجه جيش الكيان النازي وداعميه من الامبرياليين الغربيين وعلى رأسهم الامبريالي الأمريكي لمدة تقارب الـ16 شهرا دون استسلام رغم حرب الإبادة التي شنت وفداحة الدمار الذي حدث واستشهاد عدد هام من القادة الكبار والكوادر؟ ما من شكّ في أن للتدريب والتخطيط والتنظيم والقيادة دورا هامّا في ذلك. ولكن العنصر الحاسم، المحدّد، القطعي يبقى بلا شك عنصر القناعة/العقيدة. فمن دون هذا العنصر لا تتوفّر إرادة ولا شجاعة ولا رباطة جأش ولا قيادة ولا ينجح تنفيذ تخطيط ولا ينفع سلاح ولا مال. وهذا هو الدرس العظيم الذي ينبغي لنا ولشعبنا وكل شعوب المنطقة والعالم ولكافة الأحرار والحرائر أن يتعلّموه ويستوعبوه. فلولا القناعة/العقيدة، الوطنيّة في هذه الحال وإن اتخذت صبغة دينيّة ما كان للمقاومة في غزة أن تواجه كيانا صهيونيّا مدجّجا بالأسلحة والتقنيات الحديثة ومدعوما، ماليّا وعسكريّا وتقنيّا واستخباريّا، من عالم امبريالي غربي بأسره ومن أنظمة رجعية عربية وإسلامية (وهّابية مثل السعودية وإخوانية مثل تركيا وسنية تقليدية مثل مصر والمغرب والأردن والإمارات وكلها رغم أيديولوجيتها الدينية مطبّعة في العلن أو في السرّ مع الكيان الصّهيونيّ وهو ما يؤكّد أنّ المسألة سياسيّة طبقيّة في الأساس وليست دينية)، أنظمة رجعية وعربية/إسلامية أكثر حماسة للقضاء على المقاومة وقبر القضية الفلسطينية من بعض الامبرياليات. وهذه القناعة/العقيدة يمكن أن تكون كما أثبت التاريخ ذات خلفية دينية/وطنية (الجزائر...) أو اشتراكية (الفيتنام) وهي التي تمثل في كل الحالات الدافع الرئيسي للجرأة على النضال والمقاومة في أصعب الظروف وأعقدها والإيمان بالنصر بل هي العنصر الذي يَلْحَمُ كافة العناصر السياسية والتنظيمية والعسكرية وغيرها في كتلة صمّاء واحدة.

ولكن من أين تنبع القناعة/العقيدة لتتحول في الواقع إلى قوة مادية لا تقهر؟ إنها تنبع من الإيمان بعدالة القضية وبحتميّة الانتصار، الإيمان بأنك صاحب حق غير قابل للتصرّف، الحق في الحرية وتقرير المصير والعيش بسلام على أرضك وفي وطنك المغتصب من قوى خارجية أو من قوى طبقية داخلية أو منهما معا. وهذا الإيمان هو الذي يترجم عمليا إلى أهداف مباشرة وبعيدة (التكتيك والاستراتيجية) وإلى أشكال تنظم وأساليب نضال تسمح بالمراكمة على طريق تحويل النجاحات الجزئيّة والكمية إلى نجاحات عامة ونوعيّة. إنّ الثوّار عبر التاريخ ما كان لهم أن يجرؤوا على النضال ويقبلوا التضحية دون أن تسكنهم قناعة أو عقيدة نضالية، مكافحة ومن ثمة إيمان بعدالة القضية التي يتبنونها والتي تعطي لوجودهم معنى وتجعلهم يتجاوزون ذواتهم لينذروا حياتهم لخدمة تلك القضيّة، قضيّة المضطهدين والمستغلّين. وإذا كان ثمّة درس علينا استخلاصه من معركة طوفان الأقصى وصمود غزة، مقاومة وأهاليَ، صمودا أسطوريّا، فهو ضرورة التسلّح بقناعة/عقيدة نضالية نختارها نحن كما اختار الغزّاويون قناعتهم/عقيدتهم في ظروفهم التاريخيّة الخاصّة، وبالإرادة والجرأة على النضال والثّقة بالانتصار مهما كانت التّضحيات مع حسن التّخطيط وضبط الأهداف والقدرة على التّكيّف مع الأوضاع المتغيّرة دون إضاعة البوصلة. فلا نقبل في بلادنا ومجتمعنا ظلما ولا قهرا ولا استبدادا ولا استغلالا ولا فقرا ولا جوعا ولا هدر كرامة وطنيّة ونتسلّح بأهداف وبرامج ثوريّة تحقّق «الشغل والحرية والكرامة الوطنية» وتفتح الباب نحو مستقبل أفضل لا عودة فيه للاستغلال والقهر ونَعِيَ أنّ النّضال كرّ وفرّ وأن الثورة تحتمل الانتصارات كما تحتمل الإنتكاسات وأن المهمّ في كل ذلك ألّا نطأطأ الرأس وألّا نضيع البوصلة ونفقد الثقة في النضال بمجرّد ارتداد الأوضاع وحصول انتكاسة وألّا نقبل الذل والهوان وألّا يسري في نفوسنا الخوف من اعتقال أو تعذيب أو استشهاد وألّا نستعدي بعضنا البعض وألّا تدبّ التفرقة في صفوفنا عمّالا وأجراء وفلاحين وفقراء ونساء وشبابا ومثقفين ومبدعين في حين أن مضطهدنا أكثر منا تنظيما ووعيا بمصالحه وتصميما على الدفاع عنها وهو يستمدّ قوته من ضعفنا نحن.

هذا هو الدّرس. لا انتصار دون مقاومة ولا مقاومة دون تنظيم وتخطيط وأهداف مضبوطة وتضحيات ولا هذا كله دون قناعة/عقيدة نضالية تلحم كلّ تلك العناصر في كتلة صمّاء وواحدة. فارفعوا رؤوسكم/نّ وتسلّحوا بإرادة الغزّاويّين والغزاويات وعزيمتهم وثقوا بالانتصار وتذكّروا قول شاعركم، صاحب، «إرادة الحياة»:

إذا ما طَمَحْتُ إلى غاية
ركبتُ المُنَى ونسيتُ الحَذَرْ
ولم أتجنّبْ وُعُورَ الشّعاب
ولا كُبَّةَ اللّهب المُسْتَعَرْ
ومَنْ لا يريدُ صعودَ الجبال
يَعِشْ أبدَ الدّهر بين الحفَرْ

تونس في 23 جانفي/كانون الثاني 2025

الحركة الطلابية المغربية: بين الإرث النضالي وإشكاليات إعادة البناء

تعتبر الحركة الطلابية امتدادًا للحركة الوطنية ورافدًا من روافد التحرر الوطني، حيث أصبح لها وزن مؤثر في المشهد السياسي مع تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أوطم) في ديسمبر عام 1956، المنظمة النقابية العتيدة التي حققت المكتسبات للجماهير الطلابية بفضل وحدتها النضالية. لكن اليوم، أصبحت تعيش تراجعًا على المستوى النضالي، وهذا يعود بالأساس إلى غياب هذه النقابة المنظمة الفعالة.

الرفيق شمسي

ومع ذلك، هناك مجموعة من الأسئلة التي تطرح نفسها: أي نقابة طلابية نريد؟ كيف نبني هذه النقابة؟ وكيف نجعلها مؤثرة في المشهد السياسي والنقابي انطلاقًا من مبادئها الأربعة التي يجب أن تستوعب جميع الطلاب بمختلف توجهاتهم كي تكون فعالة، وليست فقط لتأثيث المشهد السياسي والنقابي؟ فهناك مجموعة من النقابات البيروقراطية، وأقصد بالذكر النقابات العمالية على سبيل المثال، التي لا تمت للجماهيرية بصلة.

من خلال هذه المبادئ، يجب أن نربطها بشكل جدلي لكي نلمس مكامن الخلل في الحركة الطلابية، على أن نتطرق في المقال القادم إلى كيفية تجاوز مكامن الخلل والمعيقات.

في الواقع، شهدت الحركة الطلابية ثلاثة تجارب/محاولات لإعادة هيكلة (أوطم) بعد عام 1984. والواقع أيضًا أن لكل تجربة/محاولة سياقاتها الخاصة وظرفياتها المتميزة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي تحليل أو تقييم جدي لهذه التجارب.

ويتعلق الأمر:

- أولا بتجربة/محاولة إعادة هيكلة (أوطم) في الموسمين الجامعيين 1984/1985 و1985/1986.
- تليها التجربة الثانية المعروفة بتجربة اللجن الانتقالية بين 1988 و1991.
- ثم أخيرًا آخر محاولة في 1992/1994.

إن جميع الفصائل الطلابية التي تعمل داخل الحركة الطلابية تتبنى بشكل واضح وصريح إعادة البناء، كما هو الحال لمجموعة من الفصائل الطلابية كاليسار التقدمي، والطلبة القاعديين التقدميين، والطلبة الثوريين، وطلبة النهج الديمقراطي القاعدي الماوي، والطلبة القاعديين أنصار الكراس، وحتى بعض الأصوات من داخل النهج الديمقراطي القاعدي، وكذلك الحركة الثقافية الأمازيغية. لكن يبقى السؤال المطروح: كل هذه الفصائل تتفق على إعادة البناء، لكن في نفس الوقت يتبنى التوجه البيروقراطي سياسة العنف لإثبات وجوده على مستوى المواقع الطلابية تحت ذريعة الدفاع عن مكتسبات الحركة الطلابية.

لكن ضمان وحدة الصف الطلابي وتوحيده على أساس المهام المباشرة للحركة الطلابية وهدفها المركزي المتمثل في إعادة بناء (أوطم) من القاعدة إلى القمة، عملا بالمبدأ القاعدي الديمقراطي ووضع مصلحة الحركة الطلابية فوق أي اعتبار. كما ينبغي العمل بمبدأ «وحدة – نقد – وحدة»، الذي يؤكد على ضرورة الحرص الشديد على توحيد الصفوف الطلابية ومعالجة تناقضاتها الذاتية الثانوية بشكل سليم. وتعزيز الوحدة والتضامن بدلا من إفشال وتفكيك الوحدة الطلابية.

إن جميع الفصائل الطلابية التي تعمل داخل الحركة الطلابية تتبنى بشكل واضح وصريح إعادة البناء، كما هو الحال لمجموعة من الفصائل الطلابية كاليسار التقدمي، والطلبة القاعديين التقدميين، والطلبة الثوريين، وطلبة النهج الديمقراطي القاعدي الماوي، والطلبة القاعديين أنصار الكراس، وحتى بعض الأصوات من داخل النهج الديمقراطي القاعدي

ولنا في التاريخ مثال على مثل هذه التناقضات عندما كانت إعادة الهيكلة هو الخيار العلمي والعملي آنذاك، حيث كان مجموعة من الرفاق يبررون معارضتهم لبرنامج الخطة النضالية التي تم طرحها من طرف الطلبة القاعديين أنصار الهيكلة:

- إن مبررهم الأول كان هو عدم توفر الشروط الذاتية والموضوعية للهيكلة.
- مبررهم الثاني كان هو الطبيعة البيروقراطية للمؤتمر السادس عشر.
- مبررهم الثالث هو معارضتهم المنهجية المبدئية للعمل الوحدوي.

هذه المبررات تتكرر مع خيار إعادة البناء رغم أن الحركة الطلابية متواجدة في مجموعة من المواقع الجامعية. كما قال الرفيق ماركس: «إن التاريخ يُعيد نفسه مرتين: الأولى كمأساة والثانية كمهزلة».

إن طريقة إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نابعة من مبادئها الأربعة:

الجماهيرية: هي بالأساس نابعة من الطلبة أنفسهم من أجل الانخراط الفعال في المعارك النضالية المعبرة عن احتياجاتهم المادية والمعنوية. فالنقابة ليست لنخبة مثقفة معينة بل هي تجمع للجميع بمختلف توجهاتهم، كما أنها إطار نضالي يشمل جميع الطلبة. وهذا ما يخلق شعورًا بالانتماء ويعزز من عمل النقابة.

الديمقراطية: إن بناء النقابة يقوم على أساس قاعدي أي من القاعدة إلى القمة، من أجل أن يشارك جميع الطلبة في صنع القرار ويصبح ملزماً للجميع ويعزز من مصداقية النقابة.

التقدمية: شيء مهم في الدفاع ليس فقط عن مصالح الطلبة بل أيضًا في الانخراط الفعال في القضايا السياسية والاجتماعية والنضال ضد السياسات الرجعية والمساهمة الفعالة من أجل تعليم شعبي مجاني ديمقراطي وموحد.

الاستقلالية: من الشروط المهمة لتقدم عمل النقابة بعيدًا عن أي وصاية سواء من طرف الدولة أو الأحزاب السياسية. فالنقابة أداة بيد الطلاب للدفاع عن حقوقهم وقضاياهم.

إن هذا الوضع الكارثي للحركة الطلابية والجماهير الطلابية نتيجة المخططات التصفوية التي نهجها النظام منذ عقود خلت يؤكد بالملموس أنه لا خيار أمام أبناء الشعب المغربي وقواه الحية إلا النضال وتنظيم المقاومة دفاعًا عن التعليم العمومي.

ويطرح علينا كطلاب وكفصائل طلابية وطاقات (أوطم) المناهضة لمخططات المخزن في مجال التعليم ضرورة توحيد الفعل النضالي عبر فتح حوار وطني فصائلي جاد ومسؤول لكافة الفاعلين في الحركة الطلابية لتتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه الإطار التاريخي للطلاب والطالبات بأفق معركة وطنية موحدة للفعل الطلابي. وذلك من أجل الإسراع في بناء (أوطم) كنقابة لكل الطلاب المناهضة لسياسات النظام التصفوية في مجال التعليم وتعمل على تحقيق تعليم عمومي ومجاني وجيد في خدمة أوسع فئات الشعب المغربي.

النساء العاملات في طليعة الاحتجاجات الشعبية

في ظل خضوع النظام السياسي المغربي لإملاءات المؤسسات المالية العالمية الامبريالية وفرض سياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية وما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة والفقر, أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات وفي كل القطاعات والمرأة العالمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة تعتبر ضحية « الباطرونا-المخزن-المجتمع» حيث تعيش تحت أولا تحت وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال الممنهج والهجوم على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب كونها امرأة تعيش تمييزا على أساس الجنس في فرص العمل وقيمة الأجر وعدم العدل في الحقوق وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي والاستغلال وغياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص مما سيؤدي بها للانتفاض ضد هذا الوضع والاحتجاج.

عزيزة الرامي

وضعية المرأة العاملة :

تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الصناعي والفلاحي والقطاعات غير المهيكلة تحت ظروف قاسية وكارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع لربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا كما أنهن يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر أبرز ظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل.

أما بخصوص العاملات الزراعيات فإنها فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والنفسي والجنسي ويتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت به الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجور «أولا بين النساء والرجال (اتفاقيتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولية) وثانيا بين القطاعين الفلاحي والصناعي SMIG/SMAG » ومنع التمييز بسبب الجنس والحمل والأمومة سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الإسبانية (عاملات العرائش)، ناهيك عن اشتغالهن دون حماية اجتماعية وتحديد لساعات العمل اليومية التي قد تصل ل 10 ساعات باليوم في غياب تام للحماية الصحية والوقائية أثناء العمل أو أثناء نقلهن لأماكن العمل من خلال تعريض حياتهن لخطر الموت سواء بحوادث السير كما لا يتم التصريح بهن في ضمان الاجتماعي وبالتالي يحرمن من حقهن في التقاعد (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المائة) وخدمات التغطية الصحية وكل حقوقهن المتعلقة بالعطلة السنوية وعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وحرمانهن من بطاقة الشغل وبطاقة الأداء وبذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا والعاملات (عاملات شتوكة ايت باها مثلا)

إن العاملات بالقطاع الصناعي أيضا يعشن واقعا مريرا يتسم بالهشاشة وعدم توفر الشغل القار حيث يعملن في أغلب الأحيان دون تسجيل في الضمان الاجتماعي ويتعرضن لتسريحات بسبب العمل النقابي الذي أصبح محضورا عمليا حيث تواجه كل مبادرة بتأسيس مكتب نقابي بالطرد الجماعي (حالة عمال/ات أمانور بطنجة – تطوان – الرباط)

تعيش أيضا خادمات البيوت الذي ظهر مع ازدياد الطلب عليه من طرف أسر الطبقات والفئات البرجوازية، إذ يتسم واقعهن بالاستغلال الفاحش وسوء المعاملة والتعنيف والتحرش الجنسي والاغتصاب وهزالة الأجر وانتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية، في ظل هذا الوضع، تم إصدار قانون 19 – 12 لتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال وعاملات المنزليين حيث يتكون من 5 أبواب (التعريف بالفئة – شرط التشغيل – مدة العمل والراحة، طبيعة الأجر وأخيرا المراقبة والعقاب) يحاول القانون إيهامنا بالمساواة بين العاملات والعمال المنزليين ولكن يستحيل هذا في مواد أخرى حيث يحدد السن الأدنى للشغل بين 16 و18 سنة بمعنى الفئة الأكثر استهدافا هن القاصرات باعتبارهن الأكثر هشاشة بينما تشغيل العمال المنزليين في البستنة والحراسة والسياقة وهي من اختصاص العمال الراشدين.

ويتطرق أيضا لتحديد الحد الأنى للأجر 60 في المائة من الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري، بمعنى إضافة حد أدنى ثالث للأجور بالمغرب بالإضافة للصناعي والفلاحي، مع تسجيل غياب تام للحماية الاجتماعية (تغطية صحية – تقاعد – عقد عمل – حماية من حوادث الشغل...) مع غياب تام لتنظيم الفئة في النقابات.

أما بخصوص النساء العاملات بقطاع التعليم فيعتبر قطاع التعليم من بين القطاعات الحيوية للبلاد، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح الخصائص التالية (ضرب الوظيفة العمومية وضرب المجانية – تشجيع القطاع الخاص – ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني) وكذلك ضرب والإجهاز على الحقوق والمكتسبات التاريخية لنساء ورجال التعليم.

إذ شرعت الدولة في تنفيذ مخططاتها الرجعية والتراجعية للقضاء على المدرسة والتعليم العموميين من خلال عدة إجراءات وقوانين اخرها القانون الاطار -17 51 وتنزيل النظام الأساسي المجحف الذي انتفض ضده نساء ورجال التعليم في حراك تعليمي تاريخي وغير مسبوق في تاريخ المغرب واللذان يهدفان أساسا إلى ضرب ما تبقى من المجانية – ضرب استقرار الشغل وإدخال الهشاشة للقطاع عبر التشغيل بموجب العقود ومشروع القانون التكبيلي للإضراب وقانون النقابات رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاعات على التقاعد بعد نهب الصناديق وإخراج نظام تقاعد جديد يلغي كل المكتسبات السابقة والاقتطاعات الغير قانونية من اجور المضربين/ات وعدم التعويض عن العالم القروي. كما يعيش القطاع مشاكل بنيوية (اكتظاظ الاقسام – الاقسام المشتركة – الخصاص المهول في القطاع) ومن جهة أخرى المظاهر السلبية فيما يخص المرأة والمتعلقة بالنظرة الدونية في البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس العنف والتمييز وتحرض على الكراهية.

كل هاته الاجراءات الرجعية والتراجعية تعاني المرأة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، ونضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي – تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالإضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والتحرشات الجنسية (عنف لفظي جسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف على الاستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها)، كما نضيف تعيينات المتزوجات والامهات في مناطق بعيدة عن اسرهن وابنائهن (حالات كثيرة لأكثر من عشر سنوات).

نضالات المرأة العاملة المغربية في الحركة النقابية:

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا وقويا وقد ناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات وتواجدن بقوة ونذكر منها:

– مشاركتهن الفعالة والقوية في الحراك التعليمي التاريخي والذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كانت النساء في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب وجميع الأشكال الاحتجاجية .

– مشاركة النساء في حركة 20 فبراير المجيدة ووجودهن في طليعته رافعات شعار الأساسي « حرية كرامة عدالة اجتماعية وإسقاط الفساد والمساواة الفعلية»

– نضالات نساء العاملات بسيكوميك القوية وبعنوان الصمود والإيمان بعدالة المطالب.

– نضالات النساء واحتلالهن الصدارة بالحراك الشعبي بالريف وجرادة ورفعهن لمطالب الحراك العادلة والمشروعة.

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش ورفضوا الالتحاق بالعمل وظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسين اوضاعهم وظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل وعاملة في ضيعة «روزا فلور» في حالة تشريد وضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساء السلاليات بإقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيث اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية واستمرت معركتهن ونضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة ومسيرة وتعرضن لحصار وقمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بمدينة تطوان ومضيق فنيدق احتجاجا على الذل والمهانة والظروف اللاانسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات والعمال اضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح وطرد العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال وعاملات امانور بطنجة والرباط وتطوان ـــ طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للنساء في قلب الحركة الشعبية والنقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت وعدم التنظيم وغياب التأطير النقابي والسياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات خاصة للطبقة العاملة.

دور النساء في بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة « النهج الديمقراطي العمالي» :

نستنتج أن النساء يشكلن قوة نضالية كبيرة نظرا لتواجدهن في مختلف النضالات والحركات الاحتجاجية لكن هاته النضالات النسائية رغم أهميتها وحيويتها تبقى عفوية وغير مؤطرة مما يجعلها محدودة الأفق أي لا تتجاوز المطالب الاجتماعية والاقتصادية والتي تواجه بالقمع والاعتقالات بأغلب الأحيان وهذا يطرح علينا العمل على أن ترقى لمطالب سياسية ولعل أهم الأسباب التي تجعل هاته النضالات الشعبية النسائية غير مؤطرة سياسيا هو افتقارها إلى تنظيم سياسي ثوري أي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات يؤطرها ويؤهلها لامتلاك نظرية التغيير الثوري من أجل الانتقال من النضال الاجتماعي للنضال السياسي.

و بالتالي فالنساء العاملات إلى جانب المثقفات الثوريات يطرح على عاتقهن عدة مهام ملحة للمساهمة في قلب الحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي» من خلال :

1. التجذر وسط النساء العاملات والكادحات وحثهن على الانخراط بالعمل النقابي والعمل على دمقرطته ومحاربة البيروقراطيات النقابية والعقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق والمكتسبات المسلوبة من طرف مستغليها استغلالا ازدواجيا ، طبقيا من جهة وجنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المراة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة وأم وثانيا بالنضال العام لجانب رفيقها الرجل.
2. المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية الطبقية.
3. فتح نقاش مع المناضلات اليساريات والماركسيات لإقناعهن بأهمية العمل السياسي المنظم من أجل المساهمة والانخراط حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي».
4. بناء جبهة نسائية ديمقراطية وتقدمية وشعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن وكرامتهن وفق مجتمع الكرامة والحرية والديموقراطية والمساواة الحقيقية.

يا ولاد حارتنا ... يويا

قصيدة للشاعر الفلسطيني أبو نسرين.

أغنية تشرح محنة شعب اغتصبت أرضه وتم اجلاء شعبه عن ارضه انه شعب فلسطين تقول كلمات الأغنية

يا ولاد حارتنا ..يويا
نصبو طارتنا ..يويا
طارتنا تطير .. يويا
طير العصافير..يويا
تروي الأحزان..يويا
كان يا مكان ..يويا
يوم سبت سبات ..يويا
اجو الخواجات ..يويا
اخذوا حارتنا..يويا
كسروا لعبتنا..يويا
دواليب الدم..يويا
موت هم وطم ..يويا
رفضنا نهاجر ..يويا

قال الاوامر ..يويا
قال الي بيقول ..يويا
شده وبتزول..يويا
ولا شده زالت ..يويا
ولا دنيا دارت..يويا
صرنا لاجئين ..يويا
بكرت التموين..يويا
زي طير مهاجر..يويا
في الدنيا مسافر..يويا
يعني الموضوع ..يويا
عيسى اليسوع..يويا
رجعوا صلبوا ..يويا
وبرصاص طخو..يويا
والأمر الواقع..يويا
قمع ومواجع..يويا
ممنوع تشكي ..يويا
وممنوع تحكي..يويا
طب نسكت ليش..يويا
لقمة العيش..يويا
يلعن أبوها ..يويا
علي جابوها..يويا

ليش السكوت ..يويا
ما كله موت.. يويا
ما بدنا طحين يو يا
ولا سردين يو يا
بدنا قنابل يو يا
حكام تنابل يو يا
تنابل مين يو يا
أمريكيين يو يا
والرجعيين يو يا
دايماً راكعين يو يا
احنا الكادحين يو يا
دايماً صامدين يو يا
خليك نظيف يو يا
متكنش خفيف يو يا
اياك تساوم يو يا
أو يوم تهاجر يو يا
سلاحك بايدك يو يا
يدلك عَ طريقك يو يا
عقلك براسك يو يا
تعرف خلاصك يو يا.

رأي في هذا الثالوث

1 – «الأشجار تموت واقفة»: أكاد أقول- مطمئنا-إن الأشجار التي اختارها الشاعر معين بسيسو بؤرة، أشجار أخرى غيرُ تلك المحفورة في المخيال الشعبيّ، بما أنها مكتنزة بالدلالات الولود وثيقة الصلة بالصمود البطوليّ الذي أبداه المقاوم الفلسطينيّ، الشامخ، المتطلع إلى استرداد أرضه،و من ثمة ينتزع حقه في الحياة بكرامة و حرية وعدالة اجتماعية،فهو لا /لن يستسيغ أن تنحني أشجاره للغزاة، البغاة الطغاة، مهما اقتضى إباؤها من تضحيات نفيسة تصنع/صنعت تاريخ شعب أضحى مرجعا في النضال. والسقوط شقيق الانحناء، لذلك قال مواطنه محمود درويش :

وسقطت قربك، فلتقطني
واضرب عدوك بي ..فأنت الآن حر
حر
و حر

وقد أصاب متعلم فلسطينيّ، صغير حين طلب منه المدرس أن يعرب جملة: «أين تقع القدس؟»، فقال مستاء: «إن القدس لن تقع»، إذ الثورة العربية محفوظة، كما اعترف شاعر آخر، معاصر، في الأناشيد والأعياد.(بتصرف.)

2 – «يا عليّ مت واقفا»:هي تلك الصيحة التي صاحتها كريمةُ الممثل الجزائريّ «سيد عليّ كويرات» داعية إياه إلى أن يظل «ثابت القلب والقدم»، وهو يواجه قوات الاحتلال الفرنسيّ، دونما أدنى هوادة، لأنه لا يفل الحديد إلا الحديد،على الرغم من لاتكافؤ العدة والعتاد بين الجزائر و فرنسا. ومن الشهادات التي كرّمت عليّا، نقرأ: «إذا كان هناك ممثل جزائريّ جسد ببراعة صورة الثوار خلال حرب التحرير ضد فرنسا (1962/1954)، فلن يكون سوى سيد عليّ كويرات..» واضح أن الأنموذجين يتناصّان في تقريظ الموت وقوفا، مما يشي بثوريتهما المقدسة، المنتصرة حتما على القوى المتغطرسة، المدنسة. ولعل تلك السيدة نزّلت القريب(زوجها) منزلة البعيد لعلو كعبه في النضال، وسموه في القتال، فوظفت «يا»، التي هي لنداء البعيد، ومن مكر «الصدف» انه اسم على مسمى:عليّ من الرفعة والعلوّ..

3 – «ملأى السنابل تنحني بتواضع
والفارغات رؤوسهن شوامخ»

هذا انحناء بطعم مختلف، بما أن باعثه قيميّ (أكسيولوجيّ) يغنّي «التواضع»، ويثمنه تثمينا عاليا، غاليا..مهتديا ببنية التضاد(ملأى/الفارغات،تنحني/شوامخ محافظا على الترتيب ليخلق ما يعرف لدى البلاغيين القدامى بالمقابلة. وكأنه يجاري الفيلسوف «نيتشه»، الذي سُئل عن دواعي مشيته مُطأطئا رأسه، فأجاب: «لأنني في السماء، وأريد أن أتفقد الأرضَ.» ونقرأ من دوحة الشعر العربيّ، قول الشاعر:

تواضع تكُنْ كالنجم لاح لناظر
على صفحات الماء وهو رفيع
ولا تكن كالدخان يعلو بنفسه
على طبقات الجو و هو وضيع

والطريف أن قيمة التواضع لربما تغدو سالبة إذا ما كانت سليلة تعال، ثاو في أعماق الإنسان،أو وليدة «مذهب التقية»، الذي يظهر المؤمن به عكس ما يبطن، فلا غرابة أن يقول كارل ماركس:»إن الإفراط في التواضع سلوك بورجوازيّ.»و في هذا بعض ما يتصادى وبيت أبي الطيب:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة
فلا تظنن أن الليث يبتسم

وأختم بالقول المأثور: «إن الشيء إذا تجاوز حده ،انقلب إلى ضده.»، وإن تبدى منجم جدل،قد أعود إليه لاحقا.

يناير 2025

هذا السجن من قفصي

سميرة قاسيمي

هذا السجن من قفصي...
و هذا القفص من زنزانتي...
قد تحالفا على صدري...
قد اجتمعا على شنقي...
و كنت أظنه وطنا رمت به الصدف في أرضي...
فإذا به مجزرة صياد...
يئد فرحة الطير و الأولاد و البلاد...
هو النظام المعني بكل معاني الفوضى...
وطن بحجم روضة...
جثت تنسل من جثت...
أليس جمرنا من دمائنا...
و دمنا من جحيمنا...
و أكلوا الجيف...
قد اتفقوا على نحرنا...
متى من رمادنا خرجنا عنقاء...!

اللوحة: بقلم الرصاص، رسمتها من داخل السجن المحلي بصفرو

عبد الرزاق الادريسي:

ممارسة الإضراب هو أحد وسائل الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة ضد الطبقات المهيمنة، لهذا على الأحزاب التقدمية أن تدخل حلبة الصراع وتقوي كل جبهات النضال

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه للحق في الاضراب، الرفيق عبد الرزاق الإدريسي الكاتب العام الوطني السابق للجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي-، وعضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، نحاوره حول الهجوم الذي يستهدف مكتسبات الطبقة العاملة والشغيلة عموما وبالخصوص أهم سلاح بيدها للدفاع عن مصالحها الحق فب ممارسة الإضراب الذي تحاول الطبقة الحاكمة تكبيله بل عمليا نزعه.

■ منذ سنوات والدولة المغربية تسعى لتمرير القانون التكبيلي للحق في الإضراب و فشلت، ما الذي استجد هذه السنة من شروط اجتماعية دفعت الحكومة لإخراجه؟

● **هناك عوامل متعددة أهمها ما نتج عن سياسات الدولة من أزمة اقتصادية خانقة وهجومها الكاسح عن المكتسبات الاجتماعية وتدهور الأوضاع العامة للشعب المغربي وتزايد الاحتقان الاجتماعي، والعجز التام للحكومة على توفير الحد الأدنى من العيش الكريم، مما جعلها تسعى للحد من إمكانيات ردود فعل محتملة للشغيلة والطبقة العاملة بنزع سلاحها الأساسي وهو الإضراب عن العمل.**

وهناك عامل آخر وهو ميزان القوى المختل لصالح الرأسماليين والمشغلين مما شجع الحكومة على الإقدام في هذا الوقت بالذات على هذا الهجوم غير المسبوق على الحريات النقابية والحقوق الشغلية وعلى رأسها حق الإضراب.

ثم هناك الطبيعة الطبقية للحكومة الحالية التي هي أكثر من أي وقت مضى حكومة الباطرونا وأصحاب الشكارة والرأسماليين، ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات التشريعية المزيفة واللاديمقراطية واللاشعبية... هذا من جهة وفي المقابل نجد مع الأسف ضعف المركزيات النقابية، كما أن الطبقة العاملة والشغيلة بشكل عام، إما غير منظمة نقابيا والجزء القليل منها المنتمي للنقابات تجده مشتتا وغير موحَّد ومهمَّش وغير فاعل بالقدر الكافي في هاته الإطَارات، وحين يكون هذا الجزء المنتمي للنقابات فاعلا تجده يناضل من أجل تحقيق بعض المطالب الآنية والمباشرة وفي بعض الحالات المطالب الفئوية المحضة فقط...، كما هو الأمر في قطاعات التعليم وغيره.. وهذا ما يفسر نسبيا ضعف المشاركةوضعف التعبئةوسط الشغيلة لمواجهة الهجومات الرجعية والتراجعية الخطيرة والكبيرة وبالتالي هناك ضعف في تعبئة أوسع المعنيين والمعنيات، بل أننا لا نعبئ إلا الجزء القليل من الطاقة الكامنة وسط هاته التنظيمات نفسها رغم تواجدها التنظيمي المنتشر والواسع... طبعا هناك أسباب كثيرة ومعروفة لضعف تأطير النقابات للعمال والعاملات والشغيلة عموما لا يتسع المجال هنا للتدقيق فيها.

وطبعا هناك أسباب سياسية جوهرية وهو عدم انتظام الطبقة العاملة سياسيا وغياب حزب الطبقة العاملة القوي الذي يمثلها ويدافع عن مصالحها ويواجه المخططات التي تستهدفها. مما جعل الباطرونا والطبقات السائدة يخلو لها المجال للمزيد من استغلالها والهجوم على مكتسباتها.

إذن الحكومة المغربية استغلت ميزان القوة الذي هو في صالحها وأنزلت مشروع القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب.

■ مشروع القانون الحالي يمس و يُقيد أهم سلاح نقابيَ في يد الشغيلة والمأجورين والعمال، ألم يكن هذا حافزا للحركة النقابية المغربية لتوحيد نضالاتها على أرضية موحدة؟

في ظل القمع المسلط على الطبقة العاملة بالمغرب وتعسف وبطش السلطات والباطرونا كانت ممارسة الإضراب من طرف الشغيلة في الغالب صعبة، ومع القانون الجديد سيجعل ممارسة هذا الحق مستحيلا.

وهذا كان من المفروض أن يشكل سببا كافيا ليجعل النقابات ترد ردا قويا بهدف إسقاط هذا المشروع التكبيلي للإضراب، لكن ما أشرت إليه في جوابي على السؤال الأول بخصوص الوضع الذاتي للنقابات من ضعف التأطير وتشتت العمل النقابي وسيادة الحسابات الفارغة في علاقاتها عموما، كل هذا

حال دون رد حاسم يوقف هذا المخطط. لكن أعتبر أن الأمر ممكن معالجته بالمزيد من التنظيم والإلحاح والتعبئة والإقناع والصبر والعمل أكثر وأحسن وبشكل وحدوي وتضامني وبدون حسابات ضيقة وبالانحياز الكامل والواضح والصادق لقضايا الطبقة العاملة والشغيلة ببلدنا..

وهذا ما هو ملموس مثلا عندنا في قطاع التعليم حيث بهذه القناعة دعت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي لاجتماع بالرباط يوم الأحد 10 شتنبر 2023، وتم تشكيل التنسيق الوطني لقطاع التعليم، والذي جمع عددا من التنسيقيات والجمعيات التعليمية وFNE، وكان الحراك التعليمي حراكا قويا وحدويا شاركت فيه أوسع نساء ورجال التعليم داخل مقرات العمل وعلى المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني والمركزي والفئوي، وكانت الإضرابات ناجحة بنسب عالية وغير مسبوقة، والاحتجاجات القوية والخلاقة بمشاركة واسعة للنساء والرجال والشبان والشابات، واستطاع الحراك أن يُسقط ويُلغي نظاما أساسيا تمت المصادقة عليه، في غيابنا، بل وصدر بالجريدة الرسمية، وتم نسخه بنظام أساسي جديد ألغى التراجعات واستجاب لعدد من المطالب وكانت اتفاقات، أكيد أنها غير كاملة لكنها مهمة، وتمت زيادات في الأجور والتعويضات وتمت معالجة ملفات عمرت طويلا.. ولا زالت المتابعة من أجل استكمال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ومعالجة الأمور العالقة... ما أريد إثارة الانتباه إليه في هذا السرد التاريخي هو أن العمل الوحدوي الجاد والصادق يحقق المكاسب، يكفي أن تتوفر الإرادة لدى الجميع، وأظن أن ما يجري اليوم هو مسألة حياة أو موت بالنسبة للنقابات وكل القوى الديمقراطية والتقدمية، فلم يعد لديها خيار في الحقيقة إلا الاستمرار في النضال وتحسين شروطه لتغيير موازين القوى لأنها لا تتغير إلا بالتنظيم وبالنضال والمقاومة.

■ الأستاذ الإدريسي، لماذا في نظركم لم يتم منذ البداية مواجهة قانون الإضراب بخوض إضراب؟

● **إن هذا الخيار لازال يفرض نفسه، وهو الآلية الأساسية التي يمكن بها إسقاط هذا المخطط الذي يستهدف الشغيلة والنقابات، وعدم الإقدام على هذه الخطوة النضالية ترجع أسبابه أيضا لما أشرت إليه سابقا في تحليلي للوضع الذاتي للنقابات. الإضراب العام يتطلب جرأة اتخاذ القرار المستقل والإرادة والقدرة على التعبئة ومستوى متقدم من الوحدة النضالية. وهذا لا زلنا نفتقده لكنه ليس مستحيلا الوصول إليه.**

إن هذا الهم، ودفاعنا على مصالح الطبقة العاملة وإيماننا أنها قادرة على العمل الوحدوي، واقتناعنا أن موازين القوى يمكن تغييرها لكن لا يتم ذلك إلا بالنضال وفي معمعان الصراع المنظم، هي التي جعلتنا كجامعة وطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي ندعو إلى اجتماع5 ماي 2024 بالرباط بمقرFNE ، حيث تم تشكيل الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد –FMCL GR التي نظمت عدة فعاليات تعبوية وإعلامية واحتجاجية دفاعا عن النضال النقابي المنحاز فعلا لصالح الشغيلة والمتشبث بعمق بقضايا الطبقة العاملة. وأملنا أن تنجح المبادرات الحالية في تغيير الوضع بما يقوي قدرة الطبقة العاملة على الوقوف ضد هذا المخطط الخطير الذي يستهدف تركيعها واستعبادها.

وعلى الحركة النقابية المغربية الصادقة أن تتوحد أكثر وتعلن عن الإضراب العام الوطني وتعمل من أجل توقيف هذا النزيف الذي يستهدف العمل النقابي بشكل عام.

■ ما هي آفاق المقاومة والنضال للوقوف ضد تمرير هذا القانون أو إسقاطه في حال تم تمريره؟

● **الوقوف على ما حصل خلال الحراك التعليمي نهاية 2023، والذي هو نتيجة تراكم تجارب طويلة ومتفاوتة..، يمكن أن نأخذه كنموذج، لكن بشكل أوسع وأشمل..، فيما نحن بصدده من هجومات على مصالح الطبقة العاملة المغربية والشغيلة وخصوصا في ملفي القانون التكبيلي والتجريمي لممارسة الحق في الإضراب وكذلك قانون التقاعد التراجعي (وفق الثالوث الملعون: -1 العمل أكثر وبشكل جبري -2 المساهمة أكثر= تنقيص الأجر، -3 الحصول على معاش أقل..)...**

لكن علينا أن نستحضر أن معركة الدفاع عن الحق في الإضراب ليست معركة نقابية محضة. هي معركة سياسية بالأساس، ممارسة الإضراب هو أحد وسائل الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة ضد الطبقات المهيمنة، لهذا على الأحزاب التقدمية أن تدخل حلبة الصراع وتقوي كل جبهات النضال التي تفتح من أجل إسقاط هذا المخطط الذي يستهدف افتراس الطبقة العاملة. جبهات منها السياسية المباشرة وأيضا النقابية والحقوقية والإعلامية وغيرها، مطروح الآن على كل من له غيرة على الطبقة العاملة ومؤمن بحقها في التنظيم والنضال أن يساهم في تنظيمها سياسيا ونقابيا وفي رفع وعيها بالمخاطر المحدقة بحقها في الإضراب، ورفع وعيها بالأهمية الكبرى لممارسة حق الإضراب في حياتها وفي مستقبلها.. وأن يساهم في مواجهة السياسات التراجعية وعلى المساهمة في التقليل من هاته التراجعات الرجعية، وحتى إذا مُرِّرَت وجب علينا جميعا الاستمرار في النضال بمختلف الأشكال الوحدوية وبقوة من أجل إلغائها...، فالمعركة لن تنتهي بتمرير هذا القانون الرجعي، بل هي تبدأ من جديد وإن في شروط سيكون فيها النضال صعبا لكن غير مستحيل، فما لا يتأتى بالنضال يتأتى بمزيد من النضال...

الرأسمالية من أزمة لأزمة! وشعوب المحيط تدفع الفاتورة

المصطفى خياطي

إبان كل أزمة يمر منها النظام الرأسمالي، تخرج علينا وسائل الإعلام بتصريحات وتحاليل يقول أصحابها بأنها أزمة عابرة وسببها كذا أو كذا. ولا يصرحون أبدا الأزمات بنيوية وقديمة وملاصقة للنمط الرأسمالي ،لأن ما يتكرر دائما هو فيض الإنتاج الذي يؤدي إلى الركود والكساد التجاري وتأخر الابناك عن المواكبة المالية بسبب ارتباطها بالشركات التي تعاني هي الأخرى من تعثر عجلة ضخ السيولة، وتقتصر على مضاربات على الورق مما ينتج عنه اختلال الصلة بين الرأسمال الإنتاجي والمنتج والسيولة البنكية الملموسة. وكانتَ أزمة 2008 نموذجًا صارخا لهذا الخلل الكبير الذي لازالت تداعياته ترخي بضلالها القاتمة على مختلف الاقتصادات العالمية رغم كل محاولات معالجتها باختلاق الحروب والنزاعات والاوبئة والأزمات المحلية في إفريقيا والشرق الأوسط وابتزاز دول الخليج ونهب الثروات.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وفي إطار البحث عن تجاوز الأزمة تتخذ دول المحيط أو الهامش الرأسمالي عدة إجراءات لاشعبية ولاديمقراطية على حساب الطبقات العاملة والشعوب، مما يؤدي إلى إنهاك العمال والطبقات الوسطى والكادحين محدودي الدخل، مما يؤدي غالبا إلى انفجار احتجاجات شعبية تعصف في بعض الأحيان بأنظمة وحكومات وتؤدي في أحيان أخرى إلى انقلابات عسكرية مرعية أو مدعومة من طرف قوى عظمى منافسة للغرب الامبريالي. هذا الأخير، مارس بعد انهيار جدار برلين ضغطا عنيفا ولا هوادة فيه على أنماط الإنتاج التقليدية حيث دمر الاقتصاديات الفلاحية والصناعية من أجل إعادة تشكيل هذه الأنماط وتحويلها من مُنتجة إلى اقتصاديات ريعية بتوسيع مجال الخدمات والنقل والسياحة والعقار. هذا الوضع أدى بطبيعة الحال إلى تشريد نسبة كبيرة من الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين والعمال الصناعيين وذوي المهن ذات الارتباط بالفلاحة والصناعة.

إن المركز الرأسمالي حاليا لا يزال يعمل على تدبير الأزمة ولم ولن يتوصل إلى حلها نهائيا لأنها بنيوية وليست عابرة، وهذا الوضع أجج الصراع الطبقي في دول الأطراف والمحيط، وسيزداد توسعا مع ازدياد توسع الأزمة وتجذرها في المركز والمحيط رغم ان دول المركز تسعى إلى بسط سيطرتها على الصراع الطبقي داخلها لأن حكوماتها لها المصلحة في الاستقرار الطبقي، وبرجوازياتها تملي عليها الحفاظ على التواصل والحوار مع العمال والطبقات الوسطى وتقديم تنازلات من قبيل الزيادة في الأجور حفاظا على السوق الداخلي، وقطع الطريق أمام تحالف الطبقات العمالية والوسطى والكادحين. ولكن تداعيات الأزمة يتم تصديرها إلى الدول التبعية ودول الهامش الرأسمالي التي تلجأ مكرهة إلى الاقتراض لتحقيق الاستقرار المزيف مما يعمق تبعيتها ويفقد شعوبها الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي ويضع اقتصاداتها أمام تحديات طويلة الأمد لأنه في الغالب وفي ظل أوضاع الركود وغلاء الأسعار والتضخم، تعمل خزائنها بالكاد على أداء فوائد الديون التي تكون في الغالب ممنوحة من طرف الدوائر المالية الامبريالية التي تفرض وتملي إجراء تدابير تقشفية تمس بالأساس القطاعات الاجتماعية مما يفضي إلى تفاقم الفقر والبطالة والأمراض وتفشي الجريمة والانحراف واللجوء إلى الهجرة التي ينتج عنها توافد جيوش من العاطلين على دول الغرب الامبريالي الذي يحولها إلى يد عاملة رخيصة وبدون كلفة اجتماعية مما يعمق مظاهر الاستغلال وهذا موضوع آخر، أو يحولها إلى عصابات أو خلايا إرهابية نائمة يسخرها وقت الحاجة لخلق الأزمات داخل دول يراها الغرب ممانعة لسياساته التوسعية والاستعمارية.

حديث الصورة

هل هذه هي الصورة التي كان ينتظرها كيان المستوطنين بكامله!!!

عبد المجيد مصدق

جل صحف لقطاء العصابات الصهيونية قالت نعم بالتأكيد، بينما على المستوى السياسي والعسكري كانت ضربة قاصمة له في احدى أهم جولات الصراع بين صاحب الأرض والمستعمر الاستيطاني اللقيط، او المرحلة التي غيرت تاريخ القضية الفلسطينية، فإذا كان جمهور اللقطاء "المدني" ظمآن ولا يهمه لا السراب ولا السلام ولا الدماء بل فقط كان متعطشا لشرب نصف الكأس دون ان يهتم بالنصف الفارغ، فحياة المجندات ال4 أهم من كل الكليشيهات الرسمية هدا الجمهور امتزجت لديه العقيدة الدينية لشعب "الله المختار" وتوارث نقاء الدم مع اليوم السبت المقدس، والعكس هو الصحيح بالنسبة لصاحب قرار العدوان رفقة صنوه الإجرامي حامل السلاح المعتد بنفسه وبقوته التي "لا تقهر"، فنصف الكأس في كلا المعادلتين لدى اللقطاء مختلف والسبب هو عملية طوفان الأقصى وأثارها ومخرجاتها، حيث سادت لغة الند للند، ففي وسط مدينة غزة عاصمة القطاع رفع علم فلسطيني كبير على بناية مرفق عمومي، وأسفله وضعت المنصة التي وقف فيها المجندات المفرج عنهم وفق اتفاق وقف إطلاق النار، وأمامهم مكتب عليه كذلك علمي فلسطين حيث سيتم عليه توقيع قرار تبادل الأسرى بين المقاومة ومنظمة الصليب الدولي، وفي الخلف لوحة بكتابات ورسائل موجهة لمجربي الحرب، تتوسطها جملة طوفان الأقصى مميزة وشعار المقاومة، وهذا الوجه من الصورة او الكأس المملوء بالرموز بعيدا عن الماء والسراب والفراغ هو ما وجع مجرمي الحرب، فأهم الرسائل تقول للعدو أسراكم مقابل أسرانا، رغما عن أنفكم، وكتبنا صفعة ناصعة في تاريخنا من أجل حقنا الفطريّ والشرعي لتحرير ارضنا ووطنا فلسطين وعاصمتها القدس ،وكتب العالم ضدكم محاضر الاتهام بجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية ....

حدث الأسبوع

من طوفان العودة إلى طوفان التحرير

المصطفى خياطي

على أرض غزة، و بعد أن قبل ممثلو الكيان الصهيوني العنصري، بشروط الهدنة ووقف إطلاق النار مُكرهين و مُجبرين، بفعل شراسة المقاومة و بسالة الشعب الفلسطيني ،تجسدت يوم الاثنين 27 يناير حلقة أخرى من ملاحم وحدة الساحات من خلال مشهد مهيب أثثه طوفان بشري تحدى الآلة العسكرية الصهيونية كما تحدى الجوع و النزوح و الدمار و القتل و البؤس العظيم.

و في هذه العودة الزاخمة من جنوب غزة إلى شمالها دحض و إحباط لأحد أكبر مخططات الكيان الصهيوني الهادفة إلى إخلاء غزة من أهلها و إرغامهم على النزوح و الهجرة في أفق تهجيرهم إلى خارج فلسطين كما تريد الامبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني، و هذا ما انفضح على لسان الرئيس ترامب غداة تنصيبه في البيت الأبيض حيث اقترح بنوع من العنجهية و العجرفة المقيتة و المنحازة،اقترح على مصر و الأردن استقبال اللاجئين و المساعدة على استقرارهم خارج وطنهم الذي أقر بأنه يفتقد لأدنى شروط الحياة. كذا؟ و من تسبب في هاته الحالة؟ لكن هيهات! فالمليون و نصف فلسطيني الذين نزحوا إلى الجنوب قرروا العودة و قرارهم حق. و اعلم ان أولى الخطوات بدأت من شارع الرشيد و شارع صلاح نحو غزة و بيت حانون و بيت لاهيا و جباليا... و ستليها خطوات أخرى و هذه المرة من خارج فلسطين و منتهاها هو التحرير الموعود.

لقد تجسدت فكرة «وحدة الساحات» عندما انطلق الطوفان البشري مشيا على أقدام أتعبها النزوح القسري تحت نيران القصف و الدمار و الإبادة،و تدفق الزخم البشري/ الإنساني بتوزيع أدوار إنجاح العودة و تيسيرها،و الهدف واحد. فقد تكلفت النساء بحمل الأطفال و ما خف وزنه من أمتعة، فيما تكلف الرجال بجر العربات المحملة الأمتعة الثقيلة و الحقائب و قنينات الغاز.... و الوجهة واحدة ؛ الأرض – الهوية – التاريخ و الذكريات، و لا يهم إن كان البيت دمارا، فالأهم هو وضع كل شيء في مكانه و لو ركاما و الحرس على الأرض.

إن المغزى العميق لهذه الموجة المباركة من العودة، و هي الحق الثابت و المطلب الدائم للفلسطينيين و مناصري القضية الفلسطينية، مغزاها أن إرادة الشعب صخرة تصطدم و تنكسر عليها كل المؤامرات مهما كان جبروت مهندسيها. و ما يُقال عن العودة كإرادة ينطبق على ما بعد العودة : التحرير و مواصلة الصمود فوق الأرض. و أفضل ما نستشهد به في هذا الخضم و لختم المقال، ما جاء في تصريح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :»....كما أسقط شعبنا عبر تاريخه كل محاولات الاقتلاع و التهجير، فإنه اليوم و هو يواجه واحدة من أكثر الحروب وحشية في التاريخ الحديث لن يسمح بتمرير هذا المخطط....»

«... هذا الطرح يكشف مجددا الوجه الحقيقي للإدارة الأمريكية التي لم تكن يوما سوى شريكا أساسيا في الجرائم المرتكبة ضد شعبنا، و داعما رئيسيا لمخططات تصفية القضية الفلسطينية. ».